A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/14/5 REV.
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 22 أغسطس 2019

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الرابعة عشرة
جنيف، من 2 إلى 4 سبتمبر 2019

تنسيق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

مساهمات من إعداد البرازيل واليونان والمغرب وجمهورية كوريا وإسبانيا والولايات المتحدة

1. اتفقت اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، خلال دورتها الثالثة عشرة التي عُقدت في الفترة من 3 إلى 5 سبتمبر 2018، على أن تنظر اللجنة، خلال دورتها الرابعة عشرة، في عدة موضوعات منها "تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة وشاملة وفعالة". وفي هذا الإطار، تعرض هذه الوثيقة مساهمات ست دول أعضاء (البرازيل واليونان والمغرب وجمهورية كوريا وإسبانيا والولايات المتحدة) بشأن تجاربها في مجال تنسيق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

2. وفي البرازيل واليونان، استجابت السلطات الحكومية لزيادة الاتجار غير المشروع بالسلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية من خلال إنشاء كيانات متخصصة، تتألف من ممثلين عن القطاعين العام والخاص، لتتولى مسؤولية تنسيق الجهود الوطنية لمكافحة القرصنة والتقليد. وتصف مساهمة البرازيل هيكل المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية (CNCP) والوظائف المسندة إليه. ويسعى المجلس، من خلال تنسيق الجهود عبر مختلف مستويات الحكومة، إلى مكافحة القرصنة في البرازيل من خلال وسائل تعليمية وقمعية على حد سواء؛ فتنطوي الوسائل التعليمية على أنشطة لإذكاء الوعي لدى المستهلك، أما الوسائل القمعية فتركز على عمليات إنفاذ القانون ضد الاتجار في السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية. وفي اليونان، تسعى الهيئة التنسيقية لمراقبة الأسواق ومكافحة الاتجار غير المشروع (SKYEAAP) إلى توفير استجابة فريدة للاتجار غير المشروع للسلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية من خلال تبادل المعلومات وتعزيز ثقافة

التعاون بين جميع سلطات الإنفاذ المعنية. وكجزء من هذا النهج المشترك المعزز، تصف مساهمة اليونان كيف تمكنت سلطات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية اليونانية من تحديد كمية هائلة من السلع المقلدة ومصادرتها على مدى السنوات الأربع الماضية.

3. وتصف مساهمة إسبانيا النهج متعدد التخصصات الذي تتبعه الحكومة لإنفاذ حقوق الملكية الصناعية في البلد. ولهذا الغرض، قام المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية (OEPM) بتنسيق وضع خطة شاملة تضم مختلف الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص وقطاع الخدمات، من أجل تنسيق جهود إنفاذ حقوق الملكية الصناعية. وتشمل المبادرات الإسبانية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالسلع المقلدة، تدابير تنظيمية وأنشطة إذكاء الوعي، وتحسين الإجراءات القضائية والنيابية في قضايا انتهاك حقوق الملكية الصناعية، إضافة إلى تحسين جمع البيانات المتعلقة بدعاوى انتهاك حقوق الملكية الصناعية.

4. وقامت جمهورية كوريا مؤخراً بسنّ تعديلات تشريعية لتعزيز حماية حقوق الملكية الصناعية. وتزيد هذه التعديلات من مقدار التعويضات عن الضرر وردع التعدي عن قصد على حقوق الملكية الفكرية من خلال وضع نظام تعويضات عن الضرر كعقوبة فيما يتعلق بانتهاكات البراءات والأسرار التجارية، ومن خلال توسيع تعريف ونطاق المسؤولية الجنائية لانتهاكات الأسرار التجارية. ووسع المكتب الكوري للملكية الفكرية (KIPO) أيضاً سلطة الشرطة القضائية الخاصة: يمكن الآن للمسؤولين الإداريين، الذين كانوا يتخذون في السابق إجراءات إنفاذ القانون ضد انتهاكات العلامات التجارية فقط، التحقيق في جميع أنواع جرائم الملكية الفكرية.

5. وتتناول المساهمتان من المغرب والولايات المتحدة الأمريكية التدابير الحكومية المتخذة ضد انتهاكات حقوق الملكية الفكرية في ظروف محددة. وتقدم مساهمة المغرب، إذ تركز على قطاع معيّن متأثر بالتقليد، تفسيراً لعلامة التصديق الجديدة "سلامتنا" التي تهدف إلى ردع الاتجار بقطع غيار السيارات المقلدة في البلاد. وإدراكاً للتهديد الذي يشكله تقليد قطع غيار السيارات على منتجي ومستخدمي هذه السلع، قام المعهد المغربي للتقييس بوضع نظام لمنح العلامات يصدق على أن قطع الغيار أصلية وفقاً لشروط الاستخدام المفصلة. وتعرض مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتناول أيضاً التحدي العملي الذي تواجهه سلطات إنفاذ القانون، تفاصيل عن الخطر الذي يهدد إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في مناطق التجارة الخارجية. ومع التركيز على الكيفية التي قد تجذب بها الخصائص الاقتصادية الفريدة لمناطق التجارة الخارجية أنشطة غير قانونية، مثل إنتاج السلع التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية والاتجار بها، تصف المساهمة التدابير المُتّخذة لتحسين حماية الملكية الفكرية في هذه المجالات المحددة.

6. وترد المساهمات بالترتيب التالي:

خطة أعمال المجلس الوطني المعني بمكافحة جرائم القرصنة والملكية الفكرية في البرازيل.....4

تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية في اليونان - التعاون بين الهيئة التنسيقية لمراقبة الأسواق ومكافحة الاتجار غير المشروع وسلطات الإنفاذ اليونانية.....11

نظام جديد لمنح علامة التصديق لقنوات توزيع قطع غيار السيارات في المغرب: علامة التصديق "سلامتنا" تكافح التقليد.....19

تعديلات تشريعية جديدة لتعزيز حماية الملكية الصناعية في جمهورية كوريا.....25

خطة العمل الوطنية الشاملة لمكافحة بيع السلع المقلدة وإنفاذ حقوق الملكية الصناعية في إسبانيا.....31

إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في مناطق التجارة الخارجية.....36

[تلي ذلك المساهمات]

خطة أعمال المجلس الوطني المعني بمكافحة جرائم القرصنة والملكية الفكرية في البرازيل

*مساهمة من إعداد السيد لوتشيانو تيم، الأمين الوطني لشؤون المستهلك ورئيس المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية (CNCP)، والسيدة إيزابيلا مايولينو، مستشارة الأمانة الوطنية لشؤون المستهلك، برازيليا، البرازيل**[*]*

ملخص

أنشئ المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية في عام 2004، وهو الكيان البرازيلي المسؤول عن تنسيق مكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية. وتقدم هذه المساهمة نظرة عامة عن أنشطة المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية السابقة والحالية، وتشكيلته ومشاريعه الجارية حتى عام 2022.

أولاً. المجلس الوطني المعني بمكافحة جرائم القرصنة والملكية الفكرية

1. هناك العديد من الأسباب التي تدفع لمكافحة جرائم الملكية الفكرية، ولا سيما القرصنة. إن القرصنة هي جريمة عبر وطنية شديدة التعقيد لها تداعيات عالمية، تُرتكب في إطار الجريمة المنظمة الدولية. وترتبط القرصنة ارتباطًا وثيقًا بالجرائم الأخرى، مثل غسل الأموال أو الاتجار بالمخدرات والأسلحة. ونظراً لخطورة المسألة، لا ينبغي للدولة أن تتهاون في اتخاذ إجراءات صارمة لمكافحتها. وبالإضافة إلى مكافحة الجريمة المنظمة، هناك أسباب أخرى تدفع لمكافحة القرصنة بلا هوادة، بما في ذلك المخاطر التي تشكلها القرصنة على صورة البلد واقتصاده وعلى الابتكار وصحة وسلامة المستهلكين.

2. وتقدر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قيمة التجارة الدولية من المنتجات المقلدة والمقرصنة في جميع أنحاء العالم بمبلغ 509 مليار دولار أمريكي، بناءً على بيانات مضبوطات الجمارك[1] لعام 2016. وتشير بيانات المنتدى الوطني البرازيلي لمكافحة القرصنة واللاشرعية إلى أن البرازيل خسرت في عام 2018 وحده 193 مليار ريال برازيلي (حوالي 48 مليار دولار أمريكي) نتيجة القرصنة والاتجار غير المشروع بالمنتجات المقلّدة في 13 قطاعًا صناعيًا، بما في ذلك الضرائب المفقودة، كما هو مبين في الشكل أدناه:

---

[*] الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين وحدهم، ولا تعكس آراء الأمانة أو أي من الدول الأعضاء في الويبو.

[1] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (2019) (EUIPO)، *اتجاهات التجارة في السلع المقلدة والمقرصنة*، متاحة على:https://doi.org/10.1787/g2g9f533-en

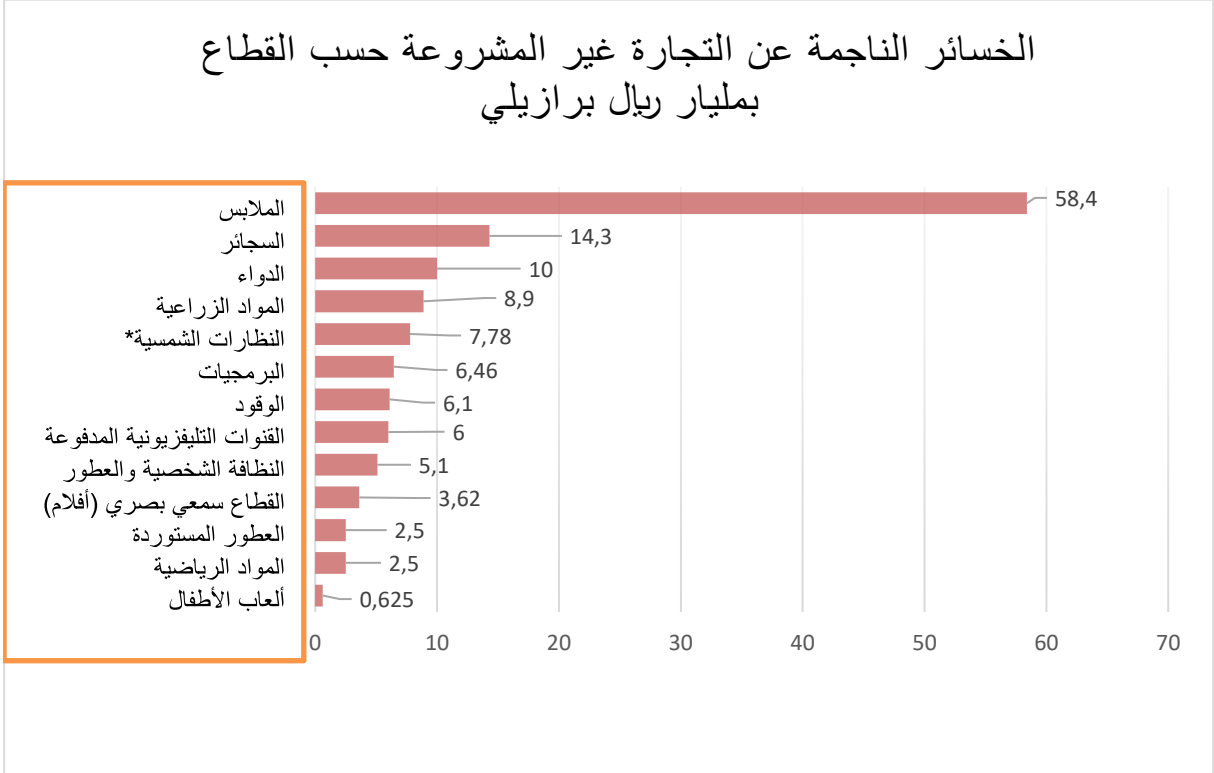

المصدر: المنتدى الوطني لمكافحة القرصنة واللاشرعية، 2018. بيانات عام 2018.
* البيانات المتعلقة بالخسائر في قطاع النظارات الشمسية هي من عام 2017.

3. وفي هذا السياق، تتطلب مكافحة جرائم الملكية الفكرية والقرصنة في البرازيل[2] توظيف سياسات عامة على جبهات مختلفة. كما يجب أن تتخذ الإجراءات الحكومية طابع تشريعيا ومؤسسيا ورادع وتعليميا ودوليا. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشئ المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية التابع لوزارة العدل والسلامة العامة في عام 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04/5.244، بعد تقرير نهائي صادر عن لجنة التحقيق البرلمانية المعنية بالقرصنة وصف تطور القرصنة البرازيلية في الجريمة المنظمة الدولية وأوصى بإنشاء المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية.

[2] يصف القانون البرازيلي جرائم الملكية الفكرية في القانون الجنائي وقانون الملكية الصناعية (القانون رقم 1993/9279) وقانون البرمجيات (القانون رقم 1998/9609) وقانون حق المؤلف والحقوق المجاورة (القانون رقم 1998/910). والقرصنة هي أكثر جرائم الملكية الفكرية التي ترتكب في البرازيل. وتفهم القرصنة عمومًا على أنها إعادة إنتاج منتج دون موافقة الشركة المصنعة الأصلية أو دفع رسوم ترخيص حق المؤلف أو البراءة. وتشتمل القرصنة أيضًا على تصنيع السلع المقلدة التي تنسخ أو تقلد العلامة التجارية لطرف ثالث، أو الاتجار بهذه السلع. ويذكر القانون الجنائي أن القرصنة عمل ينتهك حق المؤلف، ويحدد المرسوم الرئاسي 2004/5244 (رغم إنشاء المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية (CNCP)) القرصنة على أنها ارتكاب الجرائم المدرجة في قانون البرمجيات وقانون حق المؤلف والحقوق المجاورة. وهناك جرائم أخرى متعلقة بالملكية الفكرية، مثل إساءة استخدام اسم واسم مستعار دون ترخيص والتعدي على الاختراعات والجرائم ضد قانون العلامات التجارية والمنافسة غير المشروعة. وهذه الجرائم مدرجة في قانون الملكية الصناعية.

4. ويتكون المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية من أعضاء من القطاع الخاص والحكومة في محاولة لتمثيل جميع أصحاب المصلحة، بالنظر إلى مسؤولته في تنسيق وإشراك الوكالات الحكومية وربطها بالقطاع الخاص واقتراح سياسات عامة لمكافحة جرائم القرصنة والملكية الفكرية.

5. ويمثل الحكومة أعضاء من وزارة العدل والسلامة العامة؛ والشرطة الفيدرالية؛ والشرطة الفيدرالية للطرق السريعة؛ وسكرتارية السلامة العامة؛ ومأمورية الضرائب الفيدرالية؛ ووزارة الاقتصاد؛ ووزارة الشؤون الخارجية؛ ووزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكارات والاتصالات؛ ووزارة المواطنة؛ وعن مجلس النواب؛ وعن مجلس الشيوخ الفيدرالي؛ والوكالة الوطنية للاتصالات؛ والوكالة الوطنية للمراقبة الصحية؛ والوكالة الوطنية للسينما؛ والمعهد الوطني للقياس؛ والمعهد الوطني للملكية الصناعية.

6. ويمثل القطاع الخاص جمعيات تشمل قطاعات تضم البرمجيات والنسيج والرياضة والفيديو والألعاب والتجارة والخدمات والزجاج والتبغ والمصنفات السمعية البصرية والأدوية والأجهزة الطبية المخصصة للاستخدام البشري والحيواني وتقويم العظام والمشروبات. بالإضافة إلى الجمعيات المنتمية إلى المجلس، هناك فريق للمتعاونين يتكون من ممثلين عن القطاع العام وهيئات المجتمع المدني التي تقدم خدمات احترافية أو لديها خبرة في مجالات تركيز المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية. ويمكن لرئيس المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية دعوة هؤلاء المتعاونين للمشاركة في أنشطة المجلس كلما تطلّب تعاونهم لتحقيق أهداف المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية.

7. وتولى السيد لوتشيانو تيم، الأمين الوطني الحالي لشئون المستهلكين، مهمة رئاسة المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية ابتداء من مطلع عام 2019.

ثانياً. أغراض المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية وأنشطته

8. يستلزم نهج المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية تنسيقا وثيقا للجهود الرامية إلى اعتماد تدابير لمعالجة المشكلة بكل تعقيداتها. إن مكافحة القرصنة هي مسألة تهم الجميع ويتعين أن تشمل البلديات والولايات والحكومات الفيدرالية والمجتمع المدني عموما قصد تنفيذ المبادرات لردع عرض المنتجات المقرصنة (المبادرات الرادعة) وطلبها (المبادرات التعليمية والحوافز الاقتصادية).

9. ويعد المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية الجهاز المسؤول عن دراسة واقتراح تدابير وإجراءات مكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية في البرازيل. بالإضافة إلى ذلك، يبادر المجلس ويساعد ويعزز تدريب الموظفين العموميين المشاركين في العمليات ومعالجة المعلومات المتعلقة بجرائم الملكية الفكرية. كما يقترح آليات لمكافحة استيراد المنتجات المقرصنة أو المنتجات التي يمكن، حتى لو كانت مستوردة قانونًا، أن تشكل موادا تسهّل القرصنة أو غيرها من جرائم الملكية الفكرية.

10. ومن أجل الوفاء بمسؤولياته، صاغ المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية أول خطة استراتيجية وطنية له في عام 2005. ووضع خطة عمل تتكون من 99 توجيها محددا لمكافحة القرصنة في البرازيل، مثل مصادرة المنتجات المقرصنة من لدن الشرطة الاتحادية والشرطة الفيدرالية للطرق السريعة ومأمورية الضرائب الفيدرالية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار السياسة البرازيلية لمكافحة القرصنة، ينبغي أن يكون الهدف من المبادرات الرادعة هو المنظمات الإجرامية التي تتحكم في مثل هذه الأنشطة غير القانونية، في حين ينبغي أن يكون المستهلكون موضوع المبادرات التعليمية – ما دام التعليم أقوى سلاح للسكان – كما يجب أن يستفيدوا من الحوافز الاقتصادية لشراء المنتجات المشروعة.

11. وصيغت الخطتين الوطنيتين الثانية والثالثة على التوالي في عامي 2008 و2013. وفي عام 2008، أنشأ المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية 23 مشروعًا جديدًا بالشراكة مع الهيئات العامة الفيدرالية والولايات والبلديات، فضلا عن مشاركة المجتمع المدني[3]. وفي عام 2011، وقّع المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية اتفاقات تعاون مع كيانات في البرازيل لمكافحة القرصنة في القطاعين السمعي البصري والطبي.

12. ووضع المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية الخطة الرابعة وهي الأحدث حيث صيغت في عام 2018 وتشمل الأعوام من 2018 إلى 2021. وهي تحدد الأهداف الاستراتيجية المتسقة مع مهمة المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية لتطوير واقتراح سياسات عامة بشأن مكافحة القرصنة والجرائم ذات الصلة وتوسيع نطاق الإجراءات التي اتخذها المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية لتشمل أنشطة مكافحة التهريب وسوء السلوك والتهرب الضريبي إلى جانب أنشطة حماية حقوق الملكية الفكرية. وتحقيقا لهذا الغرض، شكل المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية لجانا تقنية بما في ذلك لجنة التجارة الإلكترونية ولجنة الدعاية عبر الإنترنت وطرق تسديد المدفوعات. وإضافة إلى ما سبق، تقوم لجنة المعدات التي تركز على قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية بتنفيذ مشروع باسم Legal Cellphone، والذي قام منذ مارس 2019 بوقف الهواتف المحمولة التي تم العبث بها مع تنبيه المستهلكين.

13. ويعتزم المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية، خلال عام 2019، التفاوض بشأن إبرام اتفاقات مع منصات التجارة الإلكترونية والجهات المصدرة لوسائل الدفع الإلكترونية (بطاقات الائتمان مثلا) وتطوير قاعدة بيانات عامة بشأن حجم مضبوطات المنتجات الناتجة عن جرائم الملكية الفكرية والجرائم ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، يعتزم المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية إدماج عمليات الشرطة والجمارك مع أنشطة مختلف الوكالات العامة (الشرطة الفيدرالية، شرطة الطرق السريعة الفيدرالية، مأمورية الضرائب على مستوى الولايات والفيدرالي، والشرطة المدنية وبرامج حماية المستهلك والدفاع عنه).

14. بالإضافة إلى ذلك، اقترح المجلس عدد من الإجراءات لتعزيز الأمن القانوني وبيئة الأعمال في البرازيل من خلال السياسات العامة، إلى جانب مبادرات الأعمال الرامية إلى تعزيز الاقتصاد النظامي. وتهدف هذه الإجراءات إلى دعم إدارة الابتكار وريادة الأعمال وتندرج هذه التدابير تحت ثلاثة مجالات: التعليم والردع والحوافز الاقتصادية.

---

[3] المشاريع هي: 1) مدينة بدون قرصنة. 2) قانوني منصف؛ 3) التجارة ضد القرصنة؛ 4) بوابة لمكافحة القرصنة؛ 5) الشراكات والتعاون مع مزودي خدمات الإنترنت؛ 6) مراكز الشرطة المتخصصة في الولايات؛ 7) القرصنة خارج المدرسة أو التعليم ضد القرصنة؛ 8) مجلس ميركوسور لمكافحة القرصنة؛ 9) تدريب الوكلاء العامين؛ 10) الجائزة الوطنية لمكافحة القرصنة؛ 11) قاعدة البيانات؛ 12) التصوير الشعاعي للقرصنة. 13) الإدارة الإدارية؛ 14) فريق المساهمين؛ 15) الشراكات الدولية لمكافحة القرصنة؛ 16) التحسين التشريعي؛ 17) حلول مبتكرة لمكافحة القرصنة؛ 18) 0800 - القرصنة؛ 19) مفهوم الإعلان؛ 20) الحملات الإعلانية؛ 21) مسابقة المؤلفات. 22) دمج موضوع "القرصنة" في البرامج الحكومية الأخرى؛ 23) المبادرات الاقتصادية.

15. وفيما يتعلق بالمبادرات التعليمية، يسعى المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية، من خلال اللجان التقنية، إلى إجراء دراسات محددة بشأن مكافحة التهريب وتسويق المعدّات ووسائل سداد المدفوعات والإعلان الرقمي والتجارة الإلكترونية. ويعتزم المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية أيضا توقيع اتفاقات مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) للتشاور بشأن الموضوعات ذات الصلة، مثل أفضل الممارسات لمكافحة القرصنة على المنصات الرقمية والسياسات العامة الأكثر نجاعة على الوقاية والردع. ويرى المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية أيضًا أنه من المهم عقد تحالف استراتيجي مع وزارة العدل والمركز الوطني لتنسيق حقوق الملكية الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، سيتابع المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية التدابير التشريعية ذات الصلة واستعادة وتحسين الدليل الوطني لمكافحة تزوير العلامات التجارية بالشراكة مع المعهد الوطني للملكية الصناعية.

16. ويتمثل التحدي في الافتقار إلى الوعي الاجتماعي بمخاطر المنتجات غير المشروعة على سلامة المستهلك. لهذا السبب، يحاول المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية إشراك وسائل الإعلام من أجل إثارة مناقشات مع المستهلكين وإذكاء الوعي العام بخصوص مسألة كيفية تمويل الجريمة المنظمة عبر الاتجار بالمنتجات غير المشروعة. وتقوم المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية أيضًا بتطوير حملات تستند إلى إرشادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن هذه المسألة نفسها[4].

17. بالإضافة إلى هذه التدابير، يعتزم المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية أيضًا الاستمرار في اتخاذ إجراءات رادعة، ومن المهم جدًا تسليط الضوء على ما أُنجز حتى الآن في الإدارة الجديدة. ورغم تنظيم العديد من الأنشطة الكبيرة، والمنفصلة، منذ عزل الرئيسة السابقة السيدة روسيف في عام 2016، إلا أن جمع البيانات من بين مختلف الكيانات العامة (البلدية والشرطة الفيدرالية والجهوية والهيئات المعنية بتنظيم الأغذية والأدوية ومأمورية الضرائب) ما لبث يمثل تحديًا في البرازيل، تماما مثل مسألة التنسيق بينها وتشجيعها على التعاون مع بعضهم البعض. ولحل هذه المشكلة، يعتزم المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية أن يطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو توفير التدريب بشأن الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة في جميع أنحاء العالم.

18. ورغم الافتقار إلى بيانات كاملة متاحة بشأن مختلف الجهود التي بذلها أعضاء المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية في السنوات الأخيرة (المسألة قيد المعالجة حاليًا لأن المجلس يبني قاعدة بيانات لأنشطته)، إلا أنه من المهم تسليط الضوء على بعض العمليات الجارية. وتعد عملية Labarus 2019، التي تشرف عليها شرطة الطرق السريعة الفيدرالية، واحدة من أهم هذه المبادرات. وبدأت هذه العملية، بهدف الحد من الجريمة العابرة للحدود والاتجار بالسلع غير المشروعة (بما في ذلك السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية)، في 14 مارس 2019، وسعت إلى تعزيز مكافحة الجريمة المنظمة من خلال العمل على حدود الدولة وفي المناطق الاستراتيجية وفقًا لاستخبارات الشرطة والتحليل

---

[4] يرمي عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول سلامة المنتجات الاستهلاكية إلى تحسين التعاون بين الدول، مع التركيز على تسهيل تبادل المعلومات وتشجيع المزيد من التعاون بين الهيئات المعنية بمراقبة سوق سلامة المنتج وسلطات الإنفاذ والتنظيم في جميع أنحاء العالم. لمزيد من المعلومات، راجع: OECD (2010)، وتقرير حول تعزيز مشاركة المعلومات حول لجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية حول السياسة حماية المستهلك، متاح على:
http://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?doclanguage=en&cote=dsti/cp(2010)3/fina

الجنائي. وفي هذه العملية وحدها، تم تفتيش ما مجموعه 095 666 سيارة و697 598 شخصًا، مما أدى إلى ضبط 18.37 طنًا من الماريجوانا و2.11 طنًا من الكوكايين و10.7 مليون حزمة من السجائر و155 سلاحا ناريا و10 آلاف طلقة ذخيرة. ولأغراض العملية، نُظم 25 حدثا تدريبيا لقوة الشرطة، أسفر عن تدريب 703 ضابطا من ضباط الشرطة في المجموع. بالإضافة إلى ذلك، اعتقلت الشرطة 294 2 شخصًا واستعادت 611 سيارة متورطة في أنشطة غير قانونية. ونظمت الشرطة ومأموريات الضرائب والهيئات المعنية بالتنظيم عمليات أخرى في السياق نفسه.

19. وشكلت مسألة الاتجار في السلع المقلدة، مع التركيز بشكل خاص على السجائر، أولوية أخرى من أولويات المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية. وتمثل، حاليا، السجائر المهربة 54 في المائة من سوق السجائر في البرازيل. وتشكل هذه السجائر تهديدًا كبيرًا لصحة الإنسان، بسبب سوء ظروف التصنيع والافتقار إلى معايير الصحة والسلامة.

20. ومن أجل تغيير هذا الوضع، يتخذ المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية إجراءات رادعة، كتلك التي تُتخذ في إطار عملية Labarus. بالإضافة إلى ذلك، تبذل مأمورية الضرائب الفيدرالية وشرطة الطرق السريعة الفيدرالية والشرطة الفيدرالية جهودًا متواصلة في السياق نفسه. على سبيل المثال، اعترضت مأمورية الضرائب الفيدرالية في أبريل 2019 ما لا يقل عن 000 200 حزمة سجائر مهربة. وفي الشهر نفسه، بدأت الشرطة الفيدرالية عملية Saúva، بهدف اعتقال خمس مجموعات إجرامية وحلّها، كانت تنقل بضائع غير مشروعة، بما في ذلك السجائر. وفي تلك العملية، ألقى 60 ضابطا من ضباط الشرطة الفيدرالية القبض على 10 مجرمين ونفذوا 15 أمرَ تفتيش.

21. ويهدف المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية إلى تعزيز الحوافز الاقتصادية من أجل الحد من جرائم الملكية الفكرية. ولتحقيق هذه الغاية، يدرس أعضاء المجلس باستمرار طرق تعزيز الأعمال التجارية في الاقتصاد الرسمي وتقليص الأسواق غير الرسمية التي تُباع فيها المنتجات المتعدية على حقوق الملكية الفكرية. وإضافة إلى ذلك، ينظم المجلس حدثًا وطنيًا واحدًا سنويًا لتعزيز التعاون بين أعضائه.

22. ويمكن أيضًا أن يقترح المجلس تعديلات تشريعية عن طريق الأمانة الوطنية لشؤون المستهلكين التابعة لوزارة العدل (Senacon). وعقد الحدث الوطني لعام 2019 في 5 يونيو، ونتيجة للمناقشات ستقترح الأمانة (Senacon) على الكونغرس تعديلاً يهدف إلى زيادة الحد الأدنى للعقوبات على جرائم الملكية الفكرية، وخاصة تلك المتعلقة بالسلع المهربة أو المقرصنة أو المقلدة.

ثالثاً. استنتاج

23. بالنظر إلى بعض العقبات الثقافية والقدرة الشرائية المحدودة للمواطنين، فإن مكافحة استهلاك السلع غير القانونية تشكل تحديًا. إن الثقافة السائدة في البرازيل تجعل من الصعب الترويج للمنتجات المشروعة، نظراً لأن بعض فئات السكان تعطي الأولوية للتوفير في الأسعار. وإضافة إلى ذلك، ونظراً للوضع الاقتصادي للسكان، من المقبول في كثير من الأحيان دفع مبالغ أقل مقابل السلع غير المشروعة، التي لا يدفع المنتجون ضرائب عليها والتي تشكل خطراً على صحة المستهلك. وترتبط القوة الشرائية المحدودة للمستهلكين بانعدام الوعي بكيفية مساعدة شراء هذه المنتجات غير المشروعة والمهرّبة في تمويل الجريمة المنظمة.

24. وبهدف تغيير هذا الوضع، أنشئ المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية في عام 2004 وعززته مؤخراً حكومة ملتزمة بحماية الملكية الخاصة كحق من حقوق الإنسان. وتعرض هذه الورقة هيكل المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية، وأنشطته الحالية، ومهامه، بالإضافة إلى الأنشطة التي تضطلع بها الشرطة الفيدرالية، وشرطة الطرق السريعة الفيدرالية، ومأمورية الضرائب الفيدرالية وغيرها من الجهات المنظمة لمكافحة التجارة غير المشروعة.

[نهاية المساهمة]

تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية في اليونان - التعاون بين الهيئة التنسيقية لمراقبة الأسواق ومكافحة الاتجار غير المشروع وسلطات الإنفاذ اليونانية

مساهمة من إعداد السيد فاسيليوس ماستروجيانيس، المدير التنفيذي للهيئة التنسيقية لمراقبة الأسواق ومكافحة الاتجار غير المشروع، وزارة الاقتصاد والتنمية، والسيد سبيريدون بيريستريس، ممثل الأمانة العامة للتجارة وحماية المستهلك التابعة لوزارة الاقتصاد والتنمية، الهيئة التنسيقية لمراقبة الأسواق ومكافحة الاتجار غير المشروع، أثينا، اليونان[*]

ملخص

أنشئت الهيئة التنسيقية لمراقبة الأسواق ومكافحة الاتجار غير المشروع، التي كانت تسمى في البداية بالهيئة التنسيقية لمكافحة الاتجار غير المشروع، في عام 2012. وتتألف من ممثلين عن القطاعين العام والخاص وتعمل تحت إشراف وزارة الاقتصاد والتنمية اليونانية.

وتتمثل المهمة الرئيسية للهيئة في وضع استراتيجية مشتركة لمكافحة ظاهرة الاتجار غير المشروع، والمعركة ضد التعديات على حقوق الملكية الفكرية هي أحد التدابير الرئيسية التي تقوم بها. وتنسق الهيئة وتتعاون مع جميع السلطات الوطنية المختصة لتنفيذ التدابير المشتركة بكفاءة.

والاستعلامات هي الأداة الأكثر أهمية في نموذج العمل الذي تنتهجه الهيئة. فما إن ترد عليها المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالتعديات على حقوق الملكية الفكرية حتى يضع ممثلو جميع سلطات الإنفاذ المختصة خطة عمل تتولى السلطات المختصة تنفيذها في آن واحد دون تأخير أو عوائق بيروقراطية. وتظل نتائج هذه التدابير جديرة بالملاحظة.

أولاً. الهيئة التنسيقية لمراقبة الأسواق ومكافحة الاتجار غير المشروع

1. أنشئت الهيئة التنسيقية لمراقبة الأسواق ومكافحة الاتجار غير المشروع في عام 2012 داخل وزارة الاقتصاد والتنمية اليونانية، وتعمل تحت إشرافها، استجابة للحاجة إلى التنسيق بين جميع السلطات التي تتصدى للاتجار غير المشروع وتعمل تحت إشرافها. وقد أنشئت الهيئة في البداية تحت مسمى الهيئة التنسيقية لمكافحة الاتجار غير المشروع قبل أن تعاد تسميتها في عام 2017، عندما أضيفت مراقبة الأسواق إلى المسؤوليات التي تضطلع بها.

2. وبموجب التشريع اليوناني، يشمل الاتجار غير المشروع جميع أنواع التجارة التي لا تدعمها الوثائق القانونية (الفواتير، ووثائق الشحن وغيرها). وتعتبر التعديات على حقوق الملكية الفكرية أيضاً تجارة غير مشروعة.

3. وتتمثل مهمة الهيئة التنسيقية لمراقبة الأسواق ومكافحة الاتجار غير المشروع فيما يلي:

- وضع استراتيجية مشتركة للتصدي للاتجار غير المشروع، بما في ذلك التعديات على حقوق الملكية الفكرية؛
- وضمان تطبيق التشريعات ذات الصلة بشأن التعامل مع السلع والخدمات في السوق؛

[*] تعبر الآراء الواردة في هذه الوثيقة عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة ولا الدول الأعضاء في الويبو.

- والحفاظ على عمل السوق على نحو منظم وقانوني بما يخدم صحة المستهلك وسلامته.

4. وتشمل رؤية الهيئة تعزيز الكفاءة والجاهزية لمراقبة السوق من خلال تنمية ثقافة تعاون بين سلطات الإنفاذ المختصة وتوفير استجابة واحدة في مواجهة أي حادثة من حوادث الاتجار غير المشروع مع الاستمرار في تقديم خدمات عالية المستوى. ولمكافحة الاتجار غير المشروع، بما في ذلك التعديات على الملكية الفكرية، تقوم الهيئة بجمع وتحليل المعلومات والبيانات المستمدة من عمليات المراقبة التي تنفذها كل سلطة مختصة.

5. ويشمل اختصاص الهيئة كامل أراضي اليونان وتتضمن مسؤولياتها ما يلي:

- تنسيق التدابير التي تتخذها السلطات المختصة للتصدي للاتجار غير المشروع ومراقبة حركة السلع والخدمات؛
- وضع خطط عمل على المستوى المحلي والإقليمي والوطني، بالتعاون مع السلطات والهيئات المختصة، لإنشاء فرق عمل مشتركة؛
- التعامل مع الشكاوى والمعلومات التي ترد عليها بكل الوسائل المناسبة؛
- تنسيق الاجتماعات مع ممثلي الحكومة المركزية أو السلطات الإقليمية والمحلية أو الهيئات الأخرى (بما في ذلك القطاع الخاص).

6. وتتألف الهيئة التنسيقية لمراقبة الأسواق ومكافحة الاتجار غير المشروع من ممثلين عن القطاعين العام والخاص، وهو ما يساهم في خلق أوجه التآزر اللازمة لمراقبة السوق على نحو فعال. ويتكون مجلس إدارتها، على وجه التحديد، من:

- الأمين العام للتجارة وحماية المستهلك الذي يتولى الرئاسة ويمكن أن يحل محله المدير التنفيذي للهيئة، بناءً على ترخيص منه؛
- المدير التنفيذي؛
- ممثل عن الأمانة العامة للتجارة وحماية المستهلك التابعة لوزارة الاقتصاد والتنمية؛
- ممثل عن الشرطة اليونانية؛
- ممثل عن خفر السواحل اليوناني.
- ممثل عن الأمانة الخاصة لوحدة الجرائم المالية والاقتصادية بوزارة المالية؛
- ممثل عن الإدارة العامة للجمارك والمكوس التابعة لهيئة الإيرادات العامة المستقلة؛
- ممثل عن الاتحاد المركزي للبلديات اليونانية؛
- ممثل عن اتحاد المناطق؛
- ممثل عن الأمانة العامة للصناعة؛

- ممثل عن الأمانة العامة للتنمية الزراعية؛
- ممثل عن مديرية النقل المشترك بوزارة البنية التحتية والنقل؛
- ممثل عن الاتحاد المركزي للغرف اليونانية؛
- ممثل عن الاتحاد اليوناني للتجارة وريادة الأعمال؛
- ممثل عن الاتحاد العام لتجار الحرف المحترفين في اليونان.

7. وللهيئة التنسيقية لمراقبة الأسواق ومكافحة الاتجار غير المشروع، فضلا عن مجلس إدارتها، فريقها الخاص بمراقبة السوق والذي يتكون من مراقبين من وزارة الاقتصاد والتنمية. ومع ذلك، من المتوخى في المستقبل إنشاء هيئة رقابة مؤلفة من مراقبي الأسواق من جميع سلطات الإنفاذ المعنية وسيكون بمقدورها التدخل مباشرة دون أي عوائق بيروقراطية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقدَّم وزير الاقتصاد والتنمية بمشروع قانون للبرلمان اليوناني.

ثانياً. آلية عمل الهيئة التنسيقية لمراقبة الأسواق ومكافحة الاتجار غير المشروع

8. الاستعلامات هي الأداة الأكثر أهمية للهيئة التنسيقية لمراقبة الأسواق ومكافحة الاتجار غير المشروع. فقد كان نجاح مهمة الهيئة التنسيقية لمكافحة الاتجار غير المشروع منذ السنوات الأولى لإنشائها، وحالياً بالنسبة للهيئة التنسيقية لمراقبة الأسواق ومكافحة الاتجار غير المشروع، يقتضي إقناع جميع سلطات الإنفاذ بضرورة التعاون من خلال تقاسم المعلومات واتخاذ تدابير مشتركة. فينبغي تقاسم المعلومات مع السلطات الأخرى من أجل وضع خطة عمل مشتركة. وبما أن الاتجار غير المشروع جريمة يقترفها في معظم الأحيان مجرمون لهم ارتباطات دولية، فإن أي سلطة إنفاذ تخاطر مخاطرة كبيرة بالعمل بمفردها لتحقيق هدفها. وتوجد العديد من الحالات التي واجهت فيها سلطات إنفاذ القانون صعوبات عندما تصرفت من تلقاء نفسها (تأخر في عمليات المراقبة، ومراقبون متضررون، وهروب الجناة إلخ). وعندما وجدت نفسها غير قادرة على التحكم في الوضع، اضطرت في نهاية المطاف إلى طلب التعاون من إدارات أخرى، لكنها كانت تنهي التدابير التي قامت بها بنتائج مخيبة للآمال.

9. وما إن تتلقى الهيئة التنسيقية لمراقبة الأسواق ومكافحة الاتجار غير المشروع معلومات تتعلق بتعدٍ على حقوق الملكية الفكرية حتى يضع ممثلو جميع سلطات الإنفاذ المعنية خطة عمل تتولى السلطات المختصة تنفيذها مباشرة دون تأخير أو عوائق بيروقراطية. والمثال الآتي مهم حيث يوضح الطريقة التي تعمل بها الهيئة لمكافحة الاتجار غير المشروع.

10. ففي مارس 2019، تلقت الهيئة معلومات مجهولة المصدر بشأن سلع مقلدة مستوردة. وكان المستورد شركة كبيرة في رود آيلاند. فاتخذ مجلس الممثلين الإجراء التالي:

- طلب ممثل الأمانة العامة للتجارة وحماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتنمية المزيد من المعلومات بشأن الشركة لدى سجل الشركات التجارية. فحُددت مقراتها ومستودعاتها؛
- وطلب ممثل الإدارة العامة للجمارك والمكوس التابعة لهيئة الإيرادات العامة المستقلة من سلطات الجمارك في بيرايوس ورودس إجراء عمليات مراقبة للحاويات المستوردة باسم الشركة وزُودت برقم تعريفها الضريبي؛
- وطلب ممثل الشرطة اليونانية من سلطات الشرطة إجراء عمليات مراقبة لمستودعات الشركة في رودس؛

- وطلب ممثل الأمانة الخاصة لوحدة الجرائم المالية والاقتصادية من زملائه في رودس مراجعة حسابات مقرات الشركة في الجزيرة.

11. وتصرفت جميع السلطات بشكل مباشر وفي الوقت نفسه، وفقاً لتعليمات الهيئة التنسيقية لمراقبة الأسواق ومكافحة الاتجار غير المشروع. وتحققت نتائج ملحوظة:

- صادرت الجمارك في بيرايوس والشرطة في رودس ما يقرب من 15,000 قطعة من السلع المقلدة حيث أفضى ذلك إلى مباشرة إجراءات جنائية.

- وفرضت الأمانة الخاصة لوحدة الجرائم المالية والاقتصادية غرامات بآلاف اليوروهات على الشركة بسبب الانتهاكات المالية.

12. ويُستنتج من ذلك أن التنفيذ الفعال لأي خطة عمل يتطلب عمل سلطات الإنفاذ وغيرها من السلطات المعنية بشكل مشترك وفي الوقت المناسب، بحسب نوع الإجراء المطلوب وطبيعته.

ثالثاً. إنجازات هيئات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية اليونانية

13. يجدر ذكر نتائج سلطات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية التي شاركت في إطار الهيئة التنسيقية لمراقبة الأسواق ومكافحة الاتجار غير المشروع خلال الفترة من 2015 إلى 2018:

2018

	عمليات المراقبة	مجموع السلع المصادرة (باعتبارها تجارة غير مشروعة)	سلع مقلدة		
			ملابس/أحذية	إكسسوارات وغيرها	أجهزة كهربائية/إلكترونية
سلطات الإنفاذ في الأسواق الداخلية	70,963	2,298,271 قطعة	884,071 قطعة	1,112,292 قطعة	5,491 قطعة
الجمارك	6,455	23,956,224 قطعة مقلدة	287,339 قطعة	213,812 قطعة	4.948 قطعة

2017

	عمليات المراقبة	مجموع السلع المصادرة (باعتبارها تجارة غير مشروعة)	سلع مقلدة		
			ملابس/أحذية	إكسسوارات وغيرها	أجهزة كهربائية/إلكترونية
سلطات الإنفاذ في الأسواق الداخلية	82,813	2,246,912 قطعة	213,341 قطعة	1,058,917 قطعة	24,234 قطعة
الجمارك	236	22,113,175 قطعة مقلدة	238,576 قطعة	1,367,365 قطعة	7,218 قطعة

2016

	عمليات المراقبة	مجموع السلع المصادرة (باعتبارها تجارة غير مشروعة)	سلع مقلدة		
			ملابس/أحذية	إكسسوارات وغيرها	أجهزة كهربائية/إلكترونية
سلطات الإنفاذ في الأسواق الداخلية	95,305	1,994,288 قطعة	61,735 قطعة	272,314 قطعة	10,004 قطعة
الجمارك	219	28,876,426 قطعة مقلدة	49,495 قطعة	12,231,006 قطعة	439 قطعة

2015

	عمليات المراقبة	مجموع السلع المصادرة (باعتبارها تجارة غير مشروعة)	سلع مقلدة		
			ملابس/أحذية	إكسسوارات وغيرها	أجهزة كهربائية/إلكترونية
سلطات الإنفاذ في الأسواق الداخلية	29,244	266,606 قطعة	9,953 قطعة	42,735 قطعة	3,043 قطعة
الجمارك	4,003	10,358,016 قطعة مقلدة	73,003 قطعة	410,572 قطعة	757 قطعة

14. وقبل عام 2015، كانت النتائج أقل أهمية لأن السلطات كانت بحاجة إلى وقت لتنظيم نفسها في إطار النموذج الجديد للهيئة التنسيقية لمراقبة الأسواق ومكافحة الاتجار غير المشروع. ومع ذلك، تُظهر بيانات الفترة الممتدة من عام 2015 إلى عام 2018 العمل النشط الذي تقوم به جميع سلطات الإنفاذ في مكافحة الاتجار غير المشروع والتعدي على حقوق الملكية الفكرية.

15. ففي عام 2015، لم تنفَّذ سوى 29,244 عملية مراقبة في السوق المحلية، بينما وصل عدد عمليات المراقبة في عام 2016 (أي بعد ذلك بعام) إلى 95,303 عملية، أي بزيادة قدرها 226 في المائة.

16. وفي عام 2016، نفِّذت 95,305 عملية مراقبة في السوق المحلية، في حين وصل عدد عمليات المراقبة في عام 2017 إلى 82,813 عملية. ومع ذلك، كان إجمالي كمية البضائع المضبوطة في عام 2017 أعلى من إجمالي كمية البضائع المضبوطة في عامي 2016 و2015، نظراً لجودة عمليات المراقبة التي استندت إلى أدوات إدارة محددة، كتحليل المخاطر، والخبرة التي اكتسبتها الهيئة التنسيقية لمراقبة الأسواق ومكافحة الاتجار غير المشروع وأعضاؤها في إنشاء فرق عمل مشتركة.

2017

عمليات المراقبة	مجموع السلع المصادرة (باعتبارها تجارة غير مشروعة)	سلع مقلدة		
		ملابس/أحذية	إكسسوارات وغيرها	أجهزة كهربائية/إلكترونية
82,813	2,246,912 قطعة	213,341 قطعة	1,058,917 قطعة	24,234 قطعة

2016

عمليات المراقبة	مجموع السلع المصادرة (باعتبارها تجارة غير مشروعة)	سلع مقلدة		
		ملابس/أحذية	إكسسوارات وغيرها	أجهزة كهربائية/إلكترونية
95,305	1,994,288 قطعة	61,735 قطعة	272,314 قطعة	10,004 قطعة

17. واستمر هذا الاتجاه في عام 2018. فعلى الرغم من إجراء 70.963 عملية مراقبة في عام 2018، أي بانخفاض قدره 11,850 عملية مراقبة مقارنة بـ 82,813 عملية مراقبة في عام 2017، فإن إجمالي كمية السلع المضبوطة في عام 2018 زاد بـ 51.359 قطعة مقارنةً بإجمالي كمية السلع المضبوطة في عام 2017.

2018

عمليات المراقبة	مجموع السلع المصادرة (باعتبارها تجارة غير مشروعة)	سلع مقلدة		
		ملابس/أحذية	إكسسوارات وغيرها	أجهزة كهربائية/إلكترونية
70.963	2.298.271 قطعة	884.071 قطعة	1.112.292 قطعة	5.491 قطعة

2017

عمليات المراقبة	مجموع السلع المصادرة (باعتبارها تجارة غير مشروعة)	سلع مقلدة		
		ملابس/أحذية	إكسسوارات وغيرها	أجهزة كهربائية/إلكترونية
82.813	2,246,912 قطعة	213,341 قطعة	1,058,917 قطعة	24,234 قطعة

رابعاً. التعاون الدولي بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

18. أقامت الهيئة التنسيقية لمراقبة الأسواق ومكافحة الاتجار غير المشروع في عام 2018، تحت إشراف وزارة الشؤون الخارجية اليونانية، تعاوناً عابراً للحدود مع السلطات البلغارية للتصدي للاتجار بالمنتجات المهربة والمتعدية على حقوق الملكية الفكرية. ولا يزال التعاون جارياً.

19. وتجري الهيئة أيضاً مشاورات مع السلطات الصينية. فقد زار وفد من المكتب الحكومي للملكية الفكرية في جمهورية الصين الشعبية (أعيدت تسميته ليصبح اسمه حالياً إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية) مقر الهيئة في عام 2016 لتبادل وجهات النظر حول معالجة التعديات على حقوق الملكية الفكرية. ولا يزال التعاون جارياً تحت إشراف وزارة الشؤون الخارجية اليونانية.

20. وأخيراً، حضر ممثلو الهيئة اجتماعات مع قنصلية فرنسا في أثينا في عام 2017 ومع أعضاء سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2019، وهو ما أتاح فرصاً لتبادل وجهات النظر بشأن التعديات على حقوق الملكية الفكرية والاتجار غير المشروع.

خامساً. خاتمة

21. تعد التعديات على حقوق الملكية الفكرية والاتجار غير المشروع على العموم جزءاً من ظاهرة الاقتصاد غير المشروع العالمية التي تشمل جميع أنواع الأنشطة التجارية التي تعمل خارج نطاق القوانين واللوائح والضرائب. فالاقتصاد غير المشروع يتسبب في خسائر للصناعات المشروعة (التي لا يمكن أن تتنافس مع العمليات غير القانونية منخفضة التكلفة). كما أنه يفضي إلى خسائر في الإيرادات الحكومية (لا تخضع الأنشطة غير القانونية للضرائب)، وعدم دقة الدخل الوطني وإحصاءات العمالة، ونقص في السلع القانونية (حيث يضطر الناس إلى شراء سلع غير قانونية) وتهديدات للصحة العالمية. وبالتالي، فإن مكافحة التعديات على حقوق الملكية الفكرية والاتجار غير المشروع تتطلب اتباع نهج شامل. والتنسيق بين جميع سلطات الإنفاذ هو مفتاح النصر في هذه المعركة. وتعتبر الهيئة التنسيقية لمراقبة الأسواق ومكافحة الاتجار غير المشروع نموذجاً جيداً، لا في محاربة التعديات على حقوق الملكية الفكرية فحسب، ولكن أيضاً لإزالة العقبات البيروقراطية أمام إقامة تعاون مباشر وسريع بين مختلف الهيئات الحكومية والقطاع الخاص.

قائمة المراجع

القانون رقم 2017/4497 المنظم لممارسة الأنشطة التجارية الخارجية وتحديث التشريعات الخاصة بغرف التجارة ووضع أحكام أخرى. وتشكل المادة 100 من هذا القانون الأساس القانوني لإنشاء وعمل الهيئة التنسيقية لمراقبة الأسواق

ومكافحة الاتجار غير المشروع. وهذا القانون متاح باللغة اليونانية على الموقع http://www.et.gr/index.php/nomoi-proedrika-diatagmata.

[نهاية المساهمة]

نظام جديد لمنح علامة التصديق لقنوات توزيع قطع غيار السيارات في المغرب: علامة التصديق "سلامتنا" تكافح التقليد

مساهمة من إعداد السيد العربي بن رزوق، المدير العام، والسيدة نفيسة بلقايد، مديرة قطب العلامات المميزة، المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (OMPIC)، الدار البيضاء، المغرب *

ملخص

إن علامة "سلامتنا" هي وسيلة لتنظيم قنوات توزيع قطع غيار السيارات ومكافحة استخدام قطع الغيار المُقلّدة. وقد أشرف وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي في المغرب على عملية إطلاق نظام "سلامتنا" عام 2017، وتُعدّ هذه المبادرة ثمرة شراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار مبادرات اللجنة الوطنية للملكية الصناعية ومحاربة التقليد (CONPIAC). ويساعد نظام منح العلامة في دعم بائعي قطع غيار السيارات وضمان سلامة المستهلك. إن علامة "سلامتنا" هي علامة جماعية للتصديق تهدف إلى منح العلامة، بناء على الطلب، للمقاولات النشطة في مجال توزيع قطع الغيار (المصنعين والمستوردين والبائعين وتجار الجملة وتجار التجزئة) التي تستوفي مجموعة من المتطلبات التي تحدد المواصفات التقنية وبالخصوص: مطابقة قطع الغيار المسوَّقة لمعايير الجودة وتتبع خدمات توزيع قطع الغيار. ويُمنح الحق في استعمال العلامة من لدن لجنة منح العلامة تحت رئاسة وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، بعد إجراء مراقبة أولية لتحديد ما إذا استُوفيت المواصفات التقنية المذكورة أعلاه أم لا. وتُدار عمليات منح العلامة عبر بوابة رقمية طوَّرها ويشرف على إدارتها المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (OMPIC). وتتضمن هذه البوابة خدمة النفاذ إلى قائمة المقاولات الحاملة للعلامة في جميع أنحاء المغرب كما وُضعت رهن الإشارة خدمة تحديد الموقع الجغرافي للمقاولات المسوّقة لقطع الغيار الأصلية.

أولاً. مقدمة

1. أجرت اللجنة الوطنية للملكية الصناعية ومحاربة التقليد[1] (CONPIAC) دراسة بشأن الآثار الاقتصادية للسلع المقلدة في المغرب في عام 2012 لتقييم التقليد في المغرب وتسليط الضوء على نطاقه وعلى مدى انتشاره ووضع خطة عمل لتحسين فعالية أدوات مكافحة التقليد وبرامجها. وقُدّمت النتائج الموحدة لهذه الدراسة خلال الدورة الثامنة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ في الويبو[2] (ACE).

---

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[1] أنشئت اللجنة الوطنية للملكية الصناعية ومحاربة التقليد في عام 2008 لتعزيز التنسيق بين القطاعين العام والخاص ولتقديم حل فعال طويل الأجل لمشكلة التقليد في المغرب. ويرأس اللجنة الوطنية للملكية الصناعية ومحاربة التقليد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي فيما يتولى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية مسؤولية الأمانة.

[2] انظر عادل المالكي (2012)، دراسة بشأن الآثار الاقتصادية للتقليد في المغرب: ملخص (الوثيقة WIPO/ACE /8/5)، متاحة على: https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=224164.

2. وقدّرت الدراسة أن قيمة السلع المقلدة في السوق المغربية تتراوح ما بين ستة و12 مليار درهم (أي ما بين 0.7 إلى 1.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب). كما حددت القطاعات الخمسة الأكثر عُرضة للتقليد: المنسوجات والجلود والمعدات الكهربائية وقطع غيار السيارات ومستحضرات التجميل ومنتجات النظافة.

3. وفيما يتعلق بقطاع قطع غيار السيارات، توصلت الدراسة إلى أن شبكات توزيع قطع الغيار غير المهيكلة قد ساهمت في تزايد حجم السلع المقلدة في السوق. وأوصت الدراسة بهيكلة قنوات التوزيع في هذا القطاع، لا سيما من خلال تطوير علامة "متجر نظيف".

4. لذلك، من أجل الحد من عملية تقليد قطع غيار السيارات التي تضرّ ليس بقطاع السيارات فحسب، بل أيضًا بالاقتصاد الوطني بشكل عام، أنشأت اللجنة الوطنية للملكية الصناعية ومحاربة التقليد شراكة بين القطاعين العام والخاص تضم أصحاب المصلحة في قطاع توزيع قطع غيار السيارات الفرعي (المصنعين والمستوردين والبائعين) ومن جمعيات المستهلكين. وقد أدى ذلك إلى اعتماد نظام "سلامتنا"، وهو نظام لمنح علامة خاصة بخدمات توزيع قطع غيار السيارات.

5. ويساهم هذا النهج في دعم بائعي قطع غيار السيارات وضمان سلامة المستهلك.

ثانياً. نهج علامة "سلامتنا"

ألف. ما هي علامة "سلامتنا"؟

6. "سلامتنا" هي علامة جماعية للتصديق مسجلة من قبل المعهد المغربي للتقييس[3] (IMANOR) بناءً على لائحة تُنظّم استعمال هذه العلامة من لدن أي مقاولة منخرطة في شبكة توزيع قطع غيار السيارات.

[3] المعهد المغربي للتقييس (IMANOR) هو مؤسسة عامة مسؤولة عن التقييس والتصديق والاعتماد تحت إشراف وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي. وقد كُلفت الوزارة المعهد المغربي للتقييس بإدارة علامة "سلامتنا".

7. ويرد أدناه صورة من العلامة الجماعية للتصديق "سلامتنا":

8. وتهدف "سلامتنا" إلى منح علامة التصديق للمقاولات التي تنشط في توزيع قطع الغيار ابتداء من طرحها في السوق وانتهاء بوصولها إلى المستهلك النهائي.

9. وترمي هذه المبادرة إلى القضاء على قطع الغيار المقلّدة التي تضر بقطاع السيارات وتُعرّض حياة الناس للخطر.

باء. أهمية علامة "سلامتنا"

10. يمكن تمييز المقاولات التي تستعمل علامة التصديق عن المقاولات التي تعرض قطع غيار مهرّبة أو حتى مقلّدة. ويُعرض شعار العلامة في نقاط البيع الحاملة لعلامة التصديق. كما وضعت رهن الإشارة قائمة بالمقاولات التي تستعمل العلامة ونقاط البيع التابعة لها على الإنترنت.

11. وفي قطاع السيارات، تُيسّر العلامة تطوير "دائرة خضراء" على طول سلسلة التوريد وعلى الأخص في مرحلة الاستيراد، وبذلك تساهم في تطوير هذا القطاع.

12. أما بالنسبة للمستهلكين، توفر العلامة وسيلة لتحديد البائعين أو تجار التجزئة المُسوقين لقطع الغيار الأصلية الخاصة بالسيارات. وتُعتبر المحلات التجارية الحاملة لعلامة التصديق "سلامتنا" "متاجر نظيفة"، حيث يمكن للمستهلكين شراء قطع غيار أصلية وتجنب المخاطرة بسلامتهم أو سلامة الآخرين.

جيم من المؤهّل للحصول على علامة التصديق "سلامتنا"؟

13. يمكن منح علامة "سلامتنا"، بناء على الطلب، للمصنعين والمستوردين والبائعين وتجار الجملة وتجار التجزئة الذين يمتثلون لقواعد الاستعمال والمتطلبات التقنية لمواصفات "سلامتنا".

14. وتخصص العلامة لأصحاب المصلحة المنخرطين في شبكة توزيع قطع غيار السيارات وتشمل قطع غيار جميع مركبات النقل البري (الدراجات النارية، الشاحنات الثقيلة، إلخ).

دال. قواعد استعمال علامة "سلامتنا"

15. تعتمد العلامة الجماعية للتصديق "سلامتنا" على قواعد استعمال تحدد شروط الاستعمال والمتطلبات التقنية لعلامة الجودة (مواصفات) لخدمات توزيع قطع غيار السيارات فيما يتعلق بما يلي:

- مطابقة قطع الغيار المسوّقة لمعايير الجودة؛

- وتتبع خدمات توزيع قطع الغيار.

16. وتشتمل قواعد الاستعمال أيضًا على أحكام تتعلق بما يلي:

- نطاق وأهمية "سلامتنا"؛
- وعملية تقديم طلب الحصول على العلامة والحصول على العلامة؛
- وإجراءات إيداع الطلب، مثل تحديد قائمة قطع غيار السيارات وفقًا للفئات المتفق عليها (ميكانيكية، هيكل السيارة، الجزء الداخلي)؛
- وإنشاء لجنة منح العلامة المكلفة بمنح حقوق استعمال علامة "سلامتنا" وأغراضها؛
- وحقوق المستفيدين من علامة "سلامتنا"؛
- والعقوبات المفروضة في حالة عدم الامتثال لقواعد استعمال علامة "سلامتنا".

17. وتتاح قواعد الاستعمال الخاصة بعلامة "سلامتنا" للجمهور على الرابط: www.salamatouna.ma.

هاء. كيفية الحصول على علامة "سلامتنا"

18. يتعين إيداع طلب الحصول على العلامة على الموقع الإلكتروني www.salamatouna.ma.

19. وبعد النظر في مقبوليته، يخضع مقدم الطلب لمراقبة أولية لتحديد إمكانية تتبع قطع الغيار ومدى امتثالها لمعايير الجودة.

20. وبناءً على تقرير المراقبة، تقرر لجنة منح العلامة التي ترأسها وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي ما إذا كانت ستمنح إذن استعمال العلامة.

21. وتُيسر عمليات الفحص المفاجئ للمنتجات ذات العلامة المميزة كفالة الامتثال لقواعد الاستعمال. لذلك قد تقرر اللجنة إما الإبقاء على حق استعمال العلامة أو سحبه أو تعليقه.

22. وقد وُضعت قائمة محدثة للمنتجات التي تحمل العلامة، والتي وافقت عليها لجنة منح العلامة، رهن إشارة الجمهور على الموقع الإلكتروني: www.salamatouna.ma.

واو. بوابة رقمية مخصصة لعلامة "سلامتنا"

23. تجرى إدارة عملية منح العلامة على الموقع الإلكتروني www.salamatouna.ma تحت إشراف المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (OMPIC) الذي يوفر لمقدمي الطلبات وسيلة لإيداع طلباتهم ورصد وضعها.

24. ويُستخدم موقع الويب أيضًا من قبل لجنة منح العلامة الشيء الذي يسمح لها بالنظر في مقبولية الطلبات، والاطلاع على تقارير المراقبة، والتعامل مع عمليات الفحص المفاجئ ومنح العلامات.

25. وتضع البوابة رهن الإشارة قوائم بالمقاولات الحاملة للعلامة في جميع أنحاء المغرب وتتيح للجمهور خدمة تحديد الموقع الجغرافي لنقاط بيع قطع غيار السيارات الحاصلة على علامة التصديق "سلاماتنا".

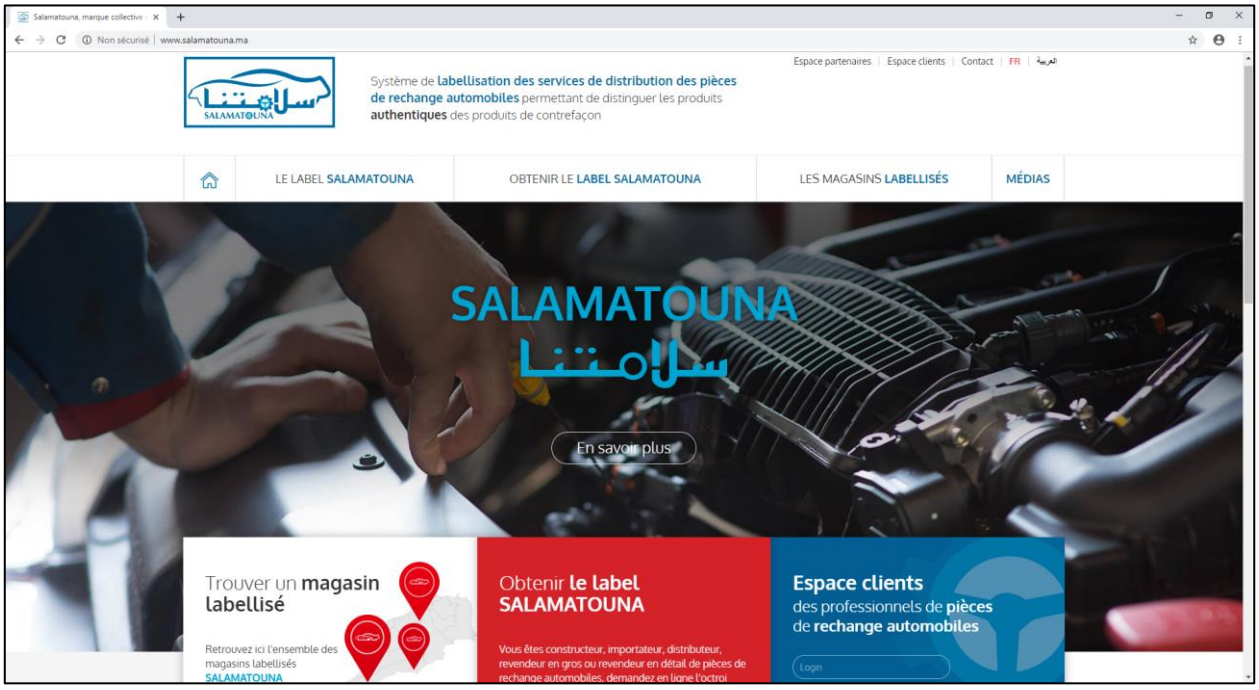

ثالثاً. تنفيذ نظام منح علامة التصديق "سلامتنا"

26. بدأت عملية تقديم الطلبات في عام 2017. وتُودع طلبات الحصول على علامة الجودة "سلامتنا" على الإنترنت عبر موقع www.salamatouna.ma. ويُفتح باب تقديم الطلب في وجه المقاولات المتخصصة في تصنيع وتوزيع وتسويق قطع غيار السيارات.

27. ونُظمت حلقات عمل إعلامية بشأن نظام منح العلامة ضمّت أصحاب المصلحة من قطاع السيارات، كما نُظمت اجتماعات مائدة مستديرة في معارض السيارات في المغرب لتشجيع استعمال العلامة.

28. ومُنحت أولى علامات التصديق للمقاولات التي تنشط في مجال توزيع قطع غيار السيارات في نوفمبر 2018 خلال حفل ترأسه وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

29. وتعقد لجنة منح العلامة، بدعوة من رئيسها (ممثل عن الوزارة المعينة)، اجتماعات منتظمة، ويوجد ضمن أعضائها ممثلون عن جمعيات المستهلكين وممثلون مهنيون عن قطاع السيارات. وتقوم اللجنة بمراجعة تقارير المراقبة التي تُعدّها هيئة المراقبة من أجل تقرير ما إذا كانت ستمنح إذن استعمال العلامة الجماعية للتصديق "سلامتنا" للمقاولات المهتمة. وفي اجتماعاتها الأولى، نظرت اللجنة أيضًا في مقترحات لتبسيط الإجراءات المطلوبة لإيداع الطلبات وفقًا لقواعد استعمال العلامة ولا سيما رسوم منح إذن استعمال العلامة الموجهة لتغطية تكاليف إدارة علامة "سلامتنا".

30. ومنحت لجنة منح العلامة، خلال الفترة الممتدة بين وضع نظام منح العلامة وشهر مايو 2019، علامة التصديق لفائدة 26 مقاولة. وتمتلك هذه المقاولات 50 نقطة بيع لتسويق قطع غيار تحمل علامة "سلامتنا" في جميع أنحاء المغرب.

31. وتجري هيئة التدقيق عمليات تفتيش مفاجئة للأجزاء التي تحمل العلامة للتأكد من مدى امتثالها لقواعد الاستعمال والمتطلبات التقنية، وبالخصوص: مطابقة قطع الغيار المسوقة لمعايير الجودة وتتبع خدمات توزيع قطع الغيار. وتقرر لجنة منح العلامة، فيما بعد، ما إذا كانت ستبقي على العلامة الممنوحة أم ستسحبها أو تعلقها.

32. وأتيحت قائمة بالمقاولات المعتمدة ووضعت رهن الإشارة خدمة تحديد الموقع الجغرافي لنقاط بيع قطع غيار للجمهور على الرابط: www.salamatouna.ma.

[نهاية المساهمة]

تعديلات تشريعية جديدة لتعزيز حماية الملكية الصناعية في جمهورية كوريا

مساهمة من إعداد بونغيون تشو، مساعد المدير، قسم الشؤون المتعددة الأطراف، المكتب الكوري للملكية الفكرية (KIPO)، دايجون، جمهورية كوريا [*]

ملخص

تُصنّف جمهورية كوريا دوما ضمن البلدان الخمسة التي تتصدر قائمة بلدان العالم من حيث عدد طلبات البراءات المودعة. ومع ذلك، فقد ارتفعت أصوات تنادي بزيادة مستوى حماية الملكية الفكرية (IP). واعتُبر مبلغ التعويض عن التعدّيات منخفضًا نسبيًا وأن العقوبة غير فعالة في ردع التعدّيات. علاوة على ذلك، كان من الصعب إثبات الاعتراف بالأسرار التجارية في الدعاوى القضائية بسبب التعريف القانوني الضيّق.

ولمعالجة هذه القضايا، أُدخلت العديد من التعديلات في الآونة الأخيرة على القوانين ذات الصلة، أوّلها استحداث نظام تعويضات جزائية خاص بقضايا التعديات المتعمّدة على البراءات والأسرار التجارية، فضلا عن تخفيف الحماية المحدودة للأسرار التجارية من خلال توسيع نطاق الأنشطة محل تُهم جنائية وزيادة صرامة الأحكام الصادرة في قضايا الانتهاكات. علاوة على ذلك، جرى توسيع سلطة الشرطة القضائية الخاصة التابعة للمكتب الكوري للملكية الفكرية (KIPO) للسماح لمسؤولي المكتب الكوري للملكية الفكرية بالتحقيق المباشر في أنشطة التعدّيات المشتبه فيها والتي لا تقتصر على العلامات التجارية فحسب بل تتعداها إلى براءات الاختراع والتصاميم والأسرار التجارية.

أولاً. استحداث نظام التعويضات العقابية الخاص بقضايا التعديات على براءات الاختراع والأسرار التجارية

1. أساساً، يقضي القانون أن يكون التعويض الذي يقدمه الطرف المتعدي على البراءة أو الأسرار التجارية مبلغًا مساويًا للأضرار الفعلية التي تكبّدها صاحب الحق. ومع ذلك، كان التعويض ضئيلاً بالنظر إلى حجم اقتصاد جمهورية كوريا، الشيء الذي أفضى إلى ممارسة التعدّيات المتعمّدة على الملكية الفكرية والاعتياد عليها. وتُقلل مثل هذه التعديات المستمرة من قيمة الملكية الفكرية وتثبط في نهاية المطاف الابتكار الذي ينتجه أصحاب المشاريع. لذلك كان من الضروري استحداث نظام من شأنه أن يزيد من مبلغ التعويض عن الضرر وردع التعدّيات المتعمدة على الملكية الفكرية.

ألف. تعديل قانون البراءات (اعتمد في 8 يناير 2019)

2. يجوز في حالة ثبوت نيّة التعدّي المتعمّد على البراءات، أن يُمنح تعويضا بمبلغ يصل إلى ثلاثة أضعاف الأضرار المتكبدة[1]. وتحدد نيّة ومبلغ التعويض عن تعدٍّ معين على أساس المعايير الثمانية التالية:

- ما إذا كان المتعدي يستغل بشكل غير مشروع مركزاً قوياً؛

---

[*] الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[1] المادة 128 (8) من قانون البراءات لعام 1946، بصيغته المعدلة في 8 يناير 2019.

- ومدى وجود نية أو إمكانية التسبب في الخسارة؛
- وشدة الضرر الناجم عن التعدّي على صاحب البراءة؛
- والمنافع الاقتصادية التي اكتسبها المتعدّي جرّاء ارتكاب التعدّي؛
- والغرامة والجزاء الإضافي المفروض في حالة التعدّي؛
- ومدة وتواتر التعدّي؛
- والوضع المالي للمُتعدّي؛
- ومقدار الجهد المبذول من جانب المتعدّي لجبر الضرر.

3. بالإضافة إلى ذلك، سُنّت أحكامٌ لوضع جزء من عبء الإثبات على المُتعدّي. ووفقًا لذلك، يُلزم القانون المُتعدّي المشتبه به بتقديم المعلومات ذات الصلة في دعاوى التعدّي.

باء. تعديل قانون منع المنافسة غير الشريفة وحماية الأسرار التجارية (اعتمد في 8 يناير 2019)

4. كما هو الحال في حالة التعدّي على البراءة، يجوز منح مبلغ يصل إلى ثلاثة أضعاف الأضرار الناجمة عن التعديات على الأسرار التجارية التي ثبت ارتكابها عن قصد[2]. وتستند المعايير التي تحدد نية التعويض ومقداره أيضًا إلى نفس المعايير المذكورة في الفقرة 2 أعلاه.

ثانياً. تعزيز حماية الأسرار التجارية - تعديل قانون منع المنافسة غير الشريفة وحماية الأسرار التجارية (اعتمد في 8 يناير 2019)

5. عرّف قانون منع المنافسة غير الشريفة وحماية الأسرار التجارية في البداية مصطلح "الأسرار التجارية" على أنه معلومات "غير معروفة للجمهور"، والتي كانت موضوع "جهود معقولة للحفاظ على سريتها" وتمتلك "قيمة اقتصادية مستقلة". ومع ذلك، فإن ضيق تعريف هذا المصطلح يجعل من الصعب إدراك ما يُشّكل "جهدا معقولًا". ونتيجة لذلك، أفضت 41 في المائة (عدد مرتفع نسبيًا) من جميع دعاوى التعدّي على الأسرار التجارية إلى الحكم بالبراءة بناء على النتائج التي خلصت إلى عدم كفاية "بذل جهد معقول للحفاظ على [...] السرية". وفي معظم الأحيان، لا تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) الأطراف في دعاوى قضائية بشأن الأسرار التجارية تحمل الهياكل الأساسية والموظفين والسياسات العامة المناسبة للوفاء بهذه الشروط.

6. وبالإضافة إلى ذلك، كان نطاق حماية الأسرار التجارية محدودا نظرا لأن العقوبات الجنائية لا تنطبق إلا على بعض الأنشطة المصنفة على أنها أسرار تجارية منتهكة بموجب المادة 2 (3) من قانون منع المنافسة غير الشريفة وحماية الأسرار التجارية. وبالتالي، كان من الضروري توسيع نطاق أنواع التعديات وتعزيز العقوبات الجنائية المطبقة على النحو المبين أدناه.

---

[2] المادة 14-2 (6) من قانون منع المنافسة غير الشريفة وحماية الأسرار التجارية لعام 1961، بصيغته المعدلة في 8 يناير 2019.

ألف. توسيع نطاق تعريف الأسرار التجارية

7. عُدّل القانون ذي الصلة للحد من القيود المفروضة بموجب التعريف والشروط اللازمة لاعتبارها سرًا تجاريًا. وتبعا للتعديل، يجوز اعتبار المعلومات التجارية التي "تخضع للسرية" سرًا تجاريًا، مثل طريقة الإنتاج والمبيعات أو المعلومات التقنية والإدارية، بدلاً من المطالبة، كما كان من قبل، ببذل "جهود معقولة للحفاظ على [ال] سرية" المعلومات.

باء. توسيع نطاق المسؤولية الجنائية عن التعديات على الأسرار التجارية

8. علاوة على ذلك، جرى توسيع نطاق المسؤولية الجنائية لتشمل أنواعًا إضافية من أنشطة التعدّي على الأسرار التجارية[3]. ونتيجة لذلك، تخضع التصرفات التالية لعقوبات جنائية:

القانون الأصلي	الصيغة المُعدلة
1. استخدام أسرار تجارية أو الافصاح عنها للحصول على منافع غير مشروعة أو لإلحاق الضرر بمالك الأسرار التجارية.	1. استخدام أسرار تجارية أو الإفصاح عنها للحصول على منافع غير مشروعة أو لإلحاق الضرر بمالك الأسرار التجارية؛ 2. تسريب أسرار تجارية دون إذن للحصول على منافع غير مشروعة أو لإلحاق الضرر بمالك الأسرار التجارية؛ 3. مواصلة حيازة أسرار تجارية رغم طلب حذفها أو إعادتها للحصول على منافع غير مشروعة أو لإلحاق الضرر بمالك الأسرار التجارية؛ 4. الحصول على أسرار تجارية عن طريق السرقة أو الخداع أو الإكراه أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعة، أو استخدام الأسرار التجارية المكتسبة دون وجه حق لاحقا.

9. وعلاوة على ذلك، زادت صرامة العقوبة الجنائية زيادة ملحوظة. في السابق، كان الإفصاح عن الأسرار التجارية دون إذن داخل البلاد "يُعاقب عليه بالسجن لمدة تصل إلى 5 سنوات أو غرامة لا تتجاوز 50 مليون وون كوري" وكان من الممكن أن يؤدي تسريب الأسرار التجارية في الخارج إلى فرض عقوبة "السجن لمدة تصل إلى 10 سنوات أو غرامة لا تتجاوز 100 مليون وون كوري". وبعد تعديل المادة 18 (2) من قانون منع المنافسة غير الشريفة وحماية الأسرار التجارية، يمكن لأي شخص ثبت إفصاحه عن الأسرار التجارية داخل البلاد أو في الخارج أن يواجه حكما "بالسجن لمدة تصل إلى 10 سنوات أو غرامة لا تتجاوز 500 مليون وون كوري أو "السجن لمدة تصل إلى 15 عامًا أو غرامة لا تتجاوز 1.5 مليار وون كوري "على التوالي.

[3] المادة 18 (1) و (2) من قانون منع المنافسة غير الشريفة وحماية الأسرار التجارية لعام 1961، بصيغته المعدلة في 8 يناير 2019.

الفئة	السجن		الغرامة	
	داخل البلد	في الخارج	داخل البلد	في الخارج
القانون الأصلي	5 سنوات	10 سنوات	50 مليون وون كوري	100 مليون وون كوري
الصيغة المُعدّلة	10 سنوات	15 سنة	500 مليون وون كوري	1.5 مليار وون كوري

ثالثاً. توسيع مجال اختصاص الشرطة القضائية الخاصة التابعة للمكتب الكوري للملكية الفكرية

ألف. معلومات أساسية عن الشرطة القضائية الخاصة التابعة لمكتب الملكية الفكرية الكوري

10. أُنشئت الشرطة القضائية الخاصة (SJP) لتعهد للمسؤولين الإداريين بسلطة التحقيق في التحقيقات الجنائية وإجراءات الإنفاذ التي تتطلب خبرة في الملكية الفكرية مثل انتهاكات قانون العلامات التجارية.

11. وقدم المكتب الكوري للملكية الفكرية لأول مرة برنامج الشرطة القضائية الخاصة فيما يتعلق بالعلامات التجارية في عام 2010 لاتخاذ إجراء ضد تصنيع السلع المقلدة وتوزيعها وبيعها. وحتى الآن، جرى تنفيذ 2،800 عملية اعتقال ومصادرة 5.1 ملايين سلعة مُقلدة. وبحلول نهاية عام 2018، كُلّف 24 مسؤولاً من الشرطة القضائية الخاصة للعمل حصرا في وحدة مكافحة البضائع المقلدة من خلال ثلاثة مكاتب في جميع أنحاء البلاد بما في ذلك المقر الرئيسي في دايجون.

السنة / الفئة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الاعتقالات	139	302	376	430	378	351	362	361
عدد البضائع المصادرة	28,589	131،599	822,370	1,114,192	1,197,662	584,094	691,630	542,505
قيمة السلع الأصلية (بمليار وون كوري)	8.5	24.6	56.7	88.0	97.6	74.4	41.6	36.4

12. ويمكن أن يحدّ المستوى العالي من المعرفة التقنية والتخصص المطلوبين من جانب رجال الشرطة من التحقيقات في جرائم الملكية الفكرية، مثل التعدّي على براءات الاختراع أو التصاميم أو العلامات التجارية. وفي كثير من الأحيان، تؤدي التحقيقات، ضمن جملة أمور، إلى تأخير المحاكمات الجنائية والقضايا المدنية.

13. ونظرا لخبرته في مجال التكنولوجيا وقانون الملكية الفكرية، مُنح المكتب الكوري للملكية الفكرية سلطة التحقيق في أعمال المنافسة غير الشريفة المشتبه فيها والتعديات على العلامات التجارية. ولم تمتد هذه السلطة لتشمل براءات الاختراع والتصاميم والأسرار التجارية. ورغم استمرار مكتب الملكية الفكرية الكوري في إيفاد خبراء استشاريين إلى المدعين العامين والمحاكم لدعم سير القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، إلا أنه ظل من الصعب تأمين الخبرة في جميع المجالات التقنية.

14. ونتيجة لذلك، كان من الضروري توسيع نطاق الشرطة القضائية الخاصة لإفساح المجال أمام الإنفاذ ضد جميع جرائم الملكية الفكرية.

باء. تعديل القانون المتعلق بالأشخاص الذين يؤدون مهام ضباط الشرطة القضائية ونطاق واجباتهم (اعتمد في 18 ديسمبر 2018)

15. بفضل التعديل، جرى توسيع نطاق تحقيقات الشرطة القضائية الخاصة التابعة للمكتب الكوري للملكية الفكرية، والتي كانت تقتصر على جرائم التعدّي على العلامات التجارية لتشمل التعدّي على براءات الاختراع والتصاميم والأسرار التجارية[4]. ونتيجة لذلك، سيتمكن خبراء التكنولوجيا والملكية الفكرية في المكتب الكوري للملكية الفكرية من اتخاذ إجراءات سريعة ودقيقة ضد أعمال المنافسة غير الشريفة والتعديات على الملكية الفكرية من خلال المشاركة في التحقيقات في وقت مبكر.

الفئة	نطاق الانفاذ	الأساس القانوني
قبل التعديل	أنشطة المنافسة غير الشريفة مثل استخدام اسم شخص معروف أو اسم تجاري أو علامة تجارية، إلخ.	قانون منع المنافسة غير الشريفة وحماية الأسرار التجارية
	التعديات على العلامات التجارية أو الحقوق الحصرية أو كليهما.	قانون العلامات التجارية
بعد التعديل	- حيازة أو استخدام أو الافصاح عن الأسرار التجارية دون إذن. - أنشطة المنافسة غير الشريفة التي تُقلد نموذج منتج آخر.	قانون منع المنافسة غير الشريفة وحماية الأسرار التجارية
	التعديات على العلامات التجارية أو الحقوق الحصرية أو كليهما.	قانون البراءات
	التعديات على العلامات التجارية أو الحقوق الحصرية أو كليهما.	قانون حماية التصاميم

[4] المادة 6 (35-2) من قانون المتعلق بالأشخاص الذين يؤدون مهام ضباط الشرطة القضائية ونطاق واجباتهم، بصيغته المعدلة في 18 ديسمبر 2018.

رابعاً. الخطط المستقبلية

16. سيواصل المكتب الكوري للملكية الفكرية تحسين القوانين والسياسات العامة لتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية.

17. أولاً، سيبذل المكتب الكوري للملكية الفكرية جهوداً لتوسيع نطاق نظام التعويضات العقابية لتتعدّى براءات الاختراع والأسرار التجارية وتشمل أيضًا التعديات على العلامات التجارية والتصاميم. وكما هو عليه الحال، عندما تتعدّى مؤسسة كبيرة عن قصد على الملكية الفكرية للشركات الصغيرة والمتوسطة أو الأفراد، لا يمكن أن يتجاوز مبلغ التعويض الربح الذي كان يمكن لأصحاب الحقوق تحقيقه بالنظر إلى قدراتهم الإنتاجية. وبالتالي، لا تتلقى الشركات الصغيرة والمتوسطة أو أصحاب المشاريع الفردية تعويضات كافية. ومن أجل تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية التي تملكها الشركات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشاريع الفردية، سينظر المكتب الكوري للملكية الفكرية في وضع نهج يأخذ في الاعتبار مبلغ التعويض الذي يتوافق مع الأرباح الناتجة عن التعدّي بغض النظر عن القدرة الإنتاجية لأصحاب الحقوق.

18. وفيما يتعلق بحماية الأسرار التجارية، يعتزم المكتب الكوري للملكية الفكرية توسيع برامج الدعم مثل تلك البرامج التثقيفية حول نظام الأسرار التجارية، وإنشاء أنظمة إدارة الحماية وتقديم الاستشارات بشأن حماية الأسرار التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

19. وأخيراً، في مجال الإنفاذ، سيبذل المكتب الكوري للملكية الفكرية جهوداً لإنشاء نظام تعاون يُكمّل الخبرة التقنية والخبرة في مجال الملكية الفكرية في المكتب الكوري للملكية الفكرية إلى جانب خبرة التحقيق التي تقدمها الشرطة والمدّعون العامّون. وبالإضافة إلى ذلك، يعتزم المكتب الكوري للملكية الفكرية إنشاء فريق رصد مدني وتعزيز التعاون مع منصات الأعمال التجارية على الإنترنت للتصدي لمسألة التوزيع المتزايد للسلع المقلدة على الإنترنت.

[نهاية المساهمة]

خطة العمل الوطنية الشاملة لمكافحة بيع السلع المقلدة وإنفاذ حقوق الملكية الصناعية في إسبانيا

مساهمة من إعداد السيدة مارتا ميّان غونزاليز، رئيسة قسم التعاون الدولي والاتصال مع المحاكم، إدارة التنسيق القانوني والعلاقات الدولية، والسيدة أغويدا فول سانز، رئيسة قسم الاتصال مع الويبو ومكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية، والسيدة ريجينا فالانزويلا ألكالا-سانتئلا، تقنية رئيسية، والسيدة سارة بوي كارمونا، تقنية رئيسية، إدارة التنسيق القانوني والعلاقات الدولية في المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية (MPPO)، مدريد، إسبانيا [*]

ملخص

تؤثر السلع المقلدة تأثيراً ضاراً على الاقتصادات والشركات الوطنية في القطاعات ذات الأهمية الحاسمة من قبيل الملابس والأحذية؛ والأدوية؛ ومستحضرات التجميل؛ والنبيذ والمشروبات الروحية؛ والهواتف الذكية؛ والحقائب والأمتعة؛ والإطارات؛ واللعب والألعاب؛ والمجوهرات والساعات؛ ومبيدات الحشرات؛ والبطاريات. والسلع الرياضية؛ وصناعة الموسيقى. كما أنها تؤثر على المجتمع وتشكل خطراً على صحة المستهلك وسلامته. لذلك من الضروري وضع خطة عمل وطنية شاملة، وينبغي أن تشمل جميع الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص القادرين على المساهمة في إنهاء مشكلة تقليد العلامات التجارية.

أولاً. معلومات أساسية عن مكافحة حالات التعدي على حقوق الملكية الصناعية

1. منذ أن اضطلعت المفوضية الأوروبية بدور استباقي في مكافحة ظاهرة انتهاك حقوق الملكية الصناعية وحق المؤلف والحقوق المجاورة في عام 1998، من خلال اعتماد الورقة الخضراء للمفوضية بشأن مكافحة التقليد والقرصنة في السوق الداخلية، اتُّخذ عديد من الإجراءات في هذا الصدد، على الصعيدين الأوروبي والوطني. وفي إسبانيا، بدأت التدابير الملموسة لمكافحة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية في عام 1997 من خلال إنشاء فريقين عاملين للتصدي للانتهاكات في مجالات الملكية الصناعية وحق المؤلف على التوالي، وذلك بمبادرة من وزير الثقافة آنذاك. وشُكّل الفريقان العاملان بشكل رسمي بموجب المرسوم الملكي رقم 2000/114 المؤرخ 28 يناير 2000[1] الذي أنشأ اللجنة المشتركة بين الوزارات لمكافحة الأنشطة التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية والصناعية[2].

2. وفي عام 2005، عُززت تلك الإجراءات من خلال إنشاء لجنتين مشتركتين بين القطاعات، إحداهما مخصصة حصرياً للملكية الصناعية والأخرى لحق المؤلف والحقوق المجاورة، مع التركيز على التعاضد والتعاون. وكانت اللجنة المشتركة بين القطاعات لمكافحة الأنشطة التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية، مسؤولة أيضاً عن متابعة الخطة الحكومية

---

[*] الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[1] المرسوم الملكي رقم 2000/114 (أُلغي الآن) متاح على الرابط التالي:
.http://www.oepm.es/export/sites/oepm/comun/documentos_relacionados/PDF/rd1142000.pdf

[2] يُرجى ملاحظة أن مصطلح "الملكية الفكرية" يدل في إسبانيا على حق المؤلف والحقوق المجاورة، ويُميّز عن مصطلح "الملكية الصناعية".

الشاملة للحد من الأنشطة التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية والقضاء عليها، والتي اعتمدها مجلس الوزراء في 8 أبريل 2005، والذي كان يقترح من خلاله تدابير في المجال التشريعي وإنفاذ القانون والتعاون الدولي وإذكاء الوعي[3].

3. وتعتزم إسبانيا اليوم، بدعم من المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية، إلى توفير الاستمرارية وتعزيز العمل الذي أنجزته حتى الآن اللجنة المشتركة بين القطاعات لمكافحة الأنشطة التي تنتهك حقوق الملكية الصناعية، بهدف حماية تلك الحقوق وكذلك تشجيع وتعزيز التعاون بين كل من السلطات الوطنية والدولية والهيئات العامة والخاصة.

4. ولتحقيق ذلك الهدف، وضعت تدابير لتنفيذ *التقرير الخاص بالخلفية والنطاق والمقترحات لخطة العمل الشاملة لمكافحة البيع غير المشروع للسلع المقلدة وآثاره الاجتماعية والاقتصادية*، والذي وافق عليه مجلس الوزراء في 14 ديسمبر 2018[4]. وتعكس هذه الموافقة الالتزام السياسي القوي بمكافحة التقليد والعمل على صياغة خطة العمل الشاملة نفسها.

5. وينطوي الأساس المنطقي لخطة العمل الشاملة على تقديم نهج شامل لمكافحة انتهاكات حقوق الملكية الصناعية. ويجب أن يراعي هذا النهج الطبيعة المتعددة الجوانب للمشكلة، وأوجه التآزر التي يمكن خلقها بين الجهات الفاعلة المعنية. وتهدف الخطة إلى توفير استجابة منسقة لانتهاكات حقوق الملكية الصناعية على المستويات الأوروبية والوطنية والدولية، وذلك لتعزيز النمو الاقتصادي الوطني، وتجنب خسائر الإيرادات العامة والخاصة وتخفيف المخاطر التي لا حصر لها الكامنة وراء كافة الأنشطة غير القانونية. وستتاح لجميع الإدارات ذات الصلة فرصة المشاركة في المشروع قبل الموافقة على الخطة. وبمجرد الموافقة، ستُنفّذ التدابير المتفق عليها وفقاً لإجراءات مختلفة، بما يتماشى مع الإطار القانوني الاسباني.

6. وتعتبر مسألة التعاون الشامل ضرورية، بالنظر إلى الطبيعة متعددة التخصصات وعبر الوطنية لانتهاكات حقوق الملكية الصناعية. كما أن سوء استخدام التكنولوجيات الجديدة يسهل أيضاً انتهاك هذه الحقوق، مما يجعل المشكلة أكثر تعقيداً.

ثانياً. المهمة والمبادئ التوجيهية

7. تهدف خطة العمل الشاملة إلى اتباع نهج تعاوني وشامل لمكافحة انتهاكات حقوق الملكية الصناعية من أجل معالجة هذه الظاهرة بطريقة متعددة الأوجه ومتعددة التخصصات وخلق أوجه التآزر بين الجهات الفاعلة المعنية. وسيمكّن هذا النهج الشامل من التصدي للتحديات التي تواجهها الأشكال القديمة والجديدة لانتهاكات حقوق الملكية الصناعية في القطاعين العام والخاص وقطاع الخدمات في بيئة متغيرة وغير متوقعة وفي عصر مجتمع المعلومات.

8. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب النظر إلى الملكية الصناعية وحمايتها من منظور متعدد القطاعات. كما ينبغي أن تعمل مختلف الجهات الفاعلة المعنية بشكل تعاوني، وأن تنفذ حلولاً فعالة وكفؤة، وأن تتكيف مع الحقائق الجديدة، وأن تضمن، وفقًا لسيادة القانون، إنفاذ حقوق الملكية الصناعية في الإطار القانوني والمؤسسي الحالي.

---

[3] تتاح الخطة الحكومية الشاملة لعام 2005 على الرابط التالي: https://www.boe.es/eli/es/o/2005/04/21/cul1079. ويرد وصف للخطة بالتفصيل في الوثيقة المقدمة من السيدة *سيلفيا جيما غونزاليز* (2006)، التدابير التي اتخذتها الحكومة الإسبانية فيما يتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية (الوثيقة WIPO/ACE/3/11)، والمتاحة على الرابط التالي: https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=60892.

[4] انظر: https://www.lamoncloa.gob.es/consejodeministros/referencias/Paginas/2018/refc20181214.aspx.

ثالثاً. الجهات المعنية

9. من أجل اتخاذ إجراءات شاملة، سعى المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية إلى العمل مع مختلف الجهات الفاعلة من القطاع العام، بما في ذلك الحكومة المركزية إضافة إلى المجتمعات المستقلة ذاتياً والسلطات المحلية والهيئات العامة الأخرى التي ترتبط أنشطتها بطريقة أو بأخرى بمكافحة انتهاكات حقوق الملكية الصناعية.

10. ومن المهم أيضاً مشاركة القطاع الخاص وقطاع الخدمات، نظراً للمساهمة الكبيرة التي يمكن لجمعيات حماية المستهلك وقطاع الأعمال تقديمها من أجل إذكاء الوعي بالضرر الناجم عن انتهاكات الملكية الصناعية، وجمع البيانات ونشر المعلومات.

11. وعلاوة على ذلك، يُشجع إلتزام المجتمع الدولي وتعاونه أيضاً، نظراً لأن التعاون بين الجهات الدولية الفاعلة أمر ضروري في عالم تسوده العولمة وحيث أصبحت الحدود التجارية غير واضحة بشكل متزايد، من أجل مكافحة التقليد بشكل فعّال ومفيد.

رابعاً. مجالات العمل وخطوطه

12. هناك مجالات مختلفة تغطي المبادرات الرئيسية التي تهدف إلى مكافحة شاملة لبيع السلع المقلدة وإنفاذ حقوق الملكية الصناعية. وتشمل المجالات ما يلي:

- التنظيم: تعديل الإطار التشريعي، إذا لزم الأمر، بهدف حماية حقوق الملكية الصناعية بشكل مناسب في بيئة دائمة التغير ومواءمتها مع الاحتياجات القانونية على الصعيدين الوطني والأوروبي؛
- التنسيق: مواءمة القرارات القضائية مع الإطار القانوني لإنفاذ حقوق الملكية الصناعية في جميع فروع القضاء المعنية بهذه المسألة (المدنية والجنائية والإدارية والاجتماعية)؛
- مقاضاة الانتهاكات: جعل الإجراءات في الحدود وفي السوق المحلية أكثر فاعلية حتى يمكن اتخاذ إجراءات قضائية وتحديد العقوبات في أسرع وقت ممكن عند مصادرة السلع المقلدة؛
- التحليل: لتنسيق نظام جمع الإحصاءات وتحسينه وأتمتته بحيث يمكن استخدامها بسهولة أكبر لمراقبة انتهاكات حقوق الملكية الصناعية؛
- التدريب وإذكاء الوعي: زيادة الوعي بحقوق الملكية الصناعية وإثبات الأثر الإيجابي لاستخدامها المناسب من ناحية، والآثار السلبية لانتهاكاتها من ناحية أخرى.

خامساً. التدابير المحددة التي يتعين اتخاذها في المجالات المحددة (تُستكمل وفقاً لحالة تنفيذ مختلف التدابير)

خطوط العمل	التدابير	الحالة
1. تكييف الإطار القانوني الإسباني مع احتياجات السوق	1.1 إعداد التقارير 2.1 جلسات مناقشة 3.1 تدابير أخرى	1.1 قيد التنفيذ 2.1 انعقاد جلسة مناقشة واحدة بنجاح 3.1 قيد التنفيذ
2. تعزيز التعاون الدولي	1.2 دعم الاتفاقات 2.2 متابعة التقدم المحرز من حيث التنظيم في مجال الملكية الفكرية واستعراضه 3.2 تدابير أخرى يجري اتخاذها	قيد التنفيذ
3. دعم إجراءات الجمارك لمكافحة التقليد	1.3 تعزيز التعاون مع الهيئات الجمركية 2.3 تدابير أخرى	قيد التنفيذ
4. تحسين الأدوات القائمة	تدابير مختلفة قيد الإعداد، ويتعلق العديد منها بالتعاون الوثيق مع سلطات الإنفاذ ووزارة الثقافة والرياضة.	قيد الإعداد
5. تعزيز التعاون على المستويات الوطنية والدولية والأوروبية لمكافحة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية	دعم الخبراء لدى السلطات المكلفة بالإنفاذ والمشاريع على الصعيدين الوطني والدولي.	قيد التنفيذ
6. تعزيز تبادل المعلومات مع المحاكم	1.6 التدابير الواجب إدراجها واتخاذها في الفترة 2020-2023 2.6 تحديث قاعدة البيانات القضائية	1.6 قيد الإعداد 2.6 قيد التنفيذ

7. تحسين البيانات الإحصائية	تدابير لتحسين البيانات الإحصائية وتحليل البيانات قيد الدراسة. وجرت بالفعل صياغة بعض التدابير.	
8. تعزيز أوجه التآزر في مجال التدريب والتوعية	1.8 حملة توعية 2.8 حملات جديدة تستهدف فئات مختلفة 3.8 دراسات	قيد التنفيذ تصميم منشورات سياحية

[نهاية المساهمة]

إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في مناطق التجارة الخارجية

مساهمة أعدتها السيدة كاريداد بيردوت، المحامية- المستشارة في مجال الإنفاذ، مكتب السياسات والشؤون الدولية، مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية (UPSTO)، الإسكندرية، ولاية فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية [*]

ملخص

مناطق التجارة الخارجية التي تُعرف أيضا باسم مناطق التجارة الحرة مناطق اقتصادية مفيدة، وهي عادة عبارة عن مناطق معينة خارج نطاق اختصاص الجمارك لدى الاقتصاد الذي يستضيفها. وتمكن المنشآت الخاصة من تجميع المنتجات أو إعادة التصدير أو إعادة التموين بالوقود أو إجراء أي نشاط اقتصادي شرعي آخر من خلال هذه المناطق، مع تجنب سداد تعريفة أو رسوم جمركية باهظة أو أية رسوم إدارية أخرى. ومع ذلك يمكن أن تشهد مناطق التجارة الخارجية أيضا بعض الأنشطة غير القانونية بما في ذلك غسل الأموال والاتجار في المنتجات المقلدة وقرصنة حق المؤلف. ولا تتأثر مصالح أصحاب حقوق الملكية الفكرية فحسب، بل تصبح الصحة والسلامة أيضا مهددتين لكل من العاملين في هذه المناطق وللمستهلكين بشكل عام. والدروس المستفادة والخبرات المكتسبة فيما يتعلق بالأطر القانونية والإنفاذ بالمنافذ الجمركية وعلى الحدود وأشكال التكنولوجيا الجديدة قد تساعد على مكافحة هذه الأنشطة وحماية الفائدة المتحققة من مناطق التجارة الخارجية.

أولاً. المعلومات الأساسية ونبذة تاريخية

1. مناطق التجارة الخارجية التي تعرف أيضا باسم مناطق التجارة الحرة عبارة عن مناطق جغرافية داخل إحدى البلدان أو في اقتصاد ما تعتبر أي سلعة متداولة فيها بشكل عام خارج نطاق الإقليم الجمركي من منظور رسوم الاستيراد.[1]

2. وتعددت الهيئات التي اتخذتها مناطق التجارة الخارجية منذ مئات السنين. وكانت الموانئ الحرة مناطق معينة تتيح للسفن التجارية فرص وشروط متساوية للنفاذ إليها، وكانت الشحنات التي يتقرر إعادة تصديرها معفاة من الرسوم الجمركية.[2]

3. وعادة ما يشار إلى منطقة شانون للتجارة الحرة في إيرلندا باعتبارها أول منطقة تجارة حرة في العصر الحديث. وكانت من أهم محطات إعادة التموين بالوقود قبل التحسينات التي استُحدثت في تكنولوجيا الطيران والتي أتاحت إمكانية مواصلة الرحلات الطويلة في أربعينيات القرن العشرين. ومنذ ذلك الحين استجابت حكومة إيرلندا إلى تراجع الطلب على تلك الخدمة من خلال وضع برنامج للترويج للمنطقة لأغراض التنمية الصناعية والسياحية من خلال طرح مزايا ضريبية ومزايا أخرى في عام 1959. وفي الوقت الحالي تمثل منطقة شانون الحرة مقرا للصناعة والتجارة بوصفها أحد أكبر مناطق الاستثمار

---

[*] الآراء التي تعبر عنها هذه الوثيقة هي أراء مؤلفتها ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

[1] التعريف المعدل لمصطلح "منطقة التجارة الحرة" المذكور في الفصل الثاني، المرفق المحدد دال من الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (بصيغتها المعدلة)، والتي تشتهر باسم اتفاقية كيوتو المنقحة.

[2] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ومكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO) (2018)، *التجارة في السلع المقلدة ومناطق التجارة الحرة: أدلة من الاتجاهات الحديثة*، ص. 15، متاح على الرابط الآتي: http://dx.doi.org/10.1787/9789264289550-en

الأجنبي في إيرلندا، بمساحتها التي تبلغ 600 فدان ومبانيها البالغ عددها 200 وما توفره من 7 آلاف وظيفة والدخل السنوي البالغ ثلاث مليار يورو تدرها المنطقة من خلال التجارة فيها.[3]

4. واليوم يبلغ عدد مناطق التجارة الخارجية 3500 منطقة حول العالم في 130 اقتصادا توظف مجتمعة 55 مليون عامل، وتدر دخلا قدره 500 بليون دولار أمريكي من خلال قيمة مضافة مرتبطة بالتجارة ارتباطا مباشرا.[4] وفي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تمتلك كل ولاية منطقة تجارة خارجية واحدة على الأقل، وتوجد 191 منطقة تجارية نشطة في الخمسين ولاية وبورتوريكو، تضم أكثر من 3200 شركة توظف 450 ألف عامل.[5]

5. وتشمل الأمثلة على الأنشطة في مناطق التجارة الخارجية عمليات الإنتاج والتصنيع والتخزين والتوزيع. وفي الولايات المتحدة مثلا يمكن تجميع السيارات في مناطق التجارة الخارجية. ويجوز أن تُدخل الشركة التي تنتج السيارات مكونات خارجية لتستخدمها في تجميع المنتج ويجوز لها أن تختار سداد الرسوم إما على المكونات الخارجية أو المنتج النهائي، بحيث تختار هيكلا تفضيليا لتقليل التكلفة، وبالتالي تقلص من مبالغ الرسوم أو تلغيها. وقد تضم مناطق التجارة الخارجية أنشطة تجارية أخرى بما في ذلك مراكز التسوق ومراكز التكنولوجيا ومراكز اللوجستيات.[6]

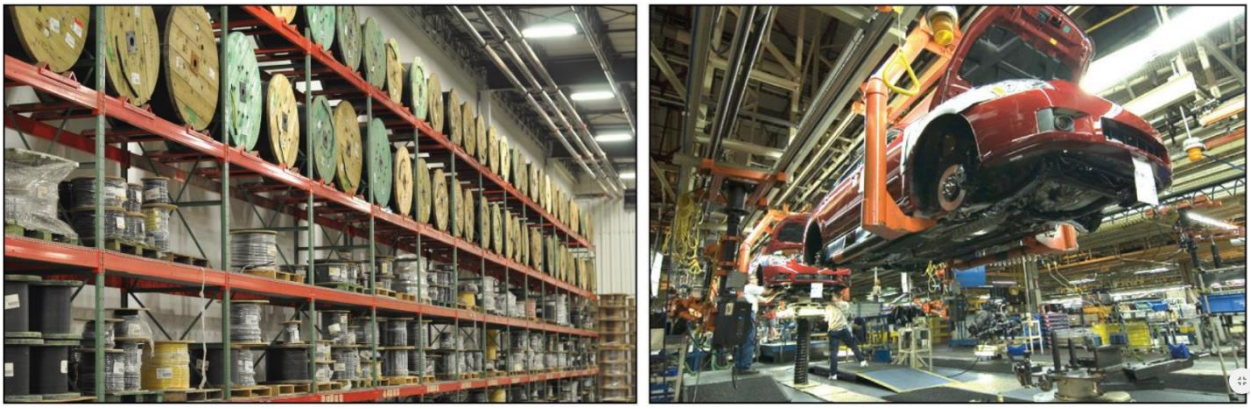

المصدر: الجمعية الوطنية لمناطق التجارة الخارجية (أعيد إصدارها في الوثيقة GAO-17-649 (المقتبسة فيما يلي في الهامش 5).

6. وتتحقق منافع أخرى من استخدام مناطق التجارة الخارجية بالإضافة إلى الحد من الرسوم الجمركية ومن بينها جذب الاستثمارات الأجنبية واستحداث الوظائف وتحسين أداء التصدير. وأجريت الدراسات على كل من منافع هذه المناطق وتكلفتها. فعلى سبيل المثال تعرضت مناطق التجارة الخارجية للنقد لأنها تحد من الإيرادات التي تتحقق عادة للاقتصاد الذي تعمل فيه ولاجتذابها بل وترويجها للأنشطة غير القانونية والإجرامية.[7]

---

[3] *غرفة التجارة في شانون، منطقة شانون الحرة*، متاح على الرابط الآتي:
https://www.shannonchamber.ie/about/about-shannon/shannon-for-business/shannon-free-zone/

[4] *التجارة في السلع المقلدة والمناطق الحرة، المرجع السالف الذكر*، ص. 16.

[5] الجمعية الوطنية لمناطق التجارة الخارجية (2019)، مناطق التجارة الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية: *النهوض بالتجارة، استحداث الوظائف والتنمية الاقتصادية* متاح على الرابط الآتي: https://www.naftz.org/wp-content/uploads/2019/03/FTZ-Facts-2019.pdf

[6] مكتب المساءلة التابع لحكومة الولايات المتحدة الأمريكي (2017)، *مناطق التجارة الخارجية: ينبغي على مكتب الجمارك وحماية الحدود تعزيز قدرته على تقييم مخاطر الامتثال والاستجابة لها عبر البرنامج* (document GAO-17-649)، ص 10-9 متاحة على الرابط الآتي:
https://www.gao.gov/products/GAO-17-649

[7] *التجارة في السلع المقلدة والمناطق الحرة، المرجع السالف الذكر*، ص. 21.

ثانياً: الأطر القانونية المرتبطة بإنفاذ الملكية الفكرية في مناطق التجارة الخارجية

7. تؤدي الاتفاقات والاتفاقيات الدولية دورا في الإنفاذ القوي لحقوق الملكية الفكرية في مناطق التجارة الخارجية، ولكنها تعاني من وجود قيود عليها، إذ تؤدي الاشتراطات الدنيا أو الطبيعة غير الإلزامية لبعض أحكام هذه الاتفاقات إلى ضعف إنفاذها بشكل عام.[8]

ألف. اتفاقية كيوتو المنقحة

8. تشمل الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية للمنظمة العالمية للجارك (WCO) (بصيغتها المعدلة)، والتي تشتهر باسم اتفاقية كيوتو المنقحة[9] جميع مناطق التجارة الخارجية والرقابة على السلع فيها في المرفق دال المُوقع عام 1973، ونسقت العديد من الإجراءات الجمركية. واعتُمدت الاتفاقية المنقحة عام 1999، وتناولت الإجراءات الجمركية والاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وأوجه الشراكة ونظم الطعن. وقد بلغ عدد الأطراف المتعاقدة 116 طرفا في عام 2018. ولم تكن الأطراف مقيدة بالمرفقات المحددة وكان يحق لها اختيار قبول بعض منها فقط. وفيما يتعلق بمناطق التجارة الخارجية وحماية الملكية الفكرية، تنص الفقرة 6 من الفصل الثاني من المرفق دال على ما يلي:

"ممارسة موصى بها

ينبغي عدم رفض إدخال البضائع الواردة من الخارج إلى المنطقة الحرة لمجرد أن البضائع خاضعة لأحكام منع أو قيود عدا تلك المفروضة بسبب ما يلي:

- الآداب العامة أو النظام العام أو الأمن العام أو النظافة والصحة العامة أو لاعتبارات صحة الحيوان أو النبات؛
- حماية البراءات والعلامات التجارية وحقوق المؤلف،
- بصرف النظر عن بلد المنشأ أو البلد التي قدمت منه أو بلد المقصد.

أما البضائع التي تمثل خطرا أو التي قد تؤثر على غيرها من البضائع أو التي تستلزم تجهيزات خاصة فينبغي عدم إدخالها إلا في المناطق الحرة المعدة خصيصا لاستقبالها."

باء. الاتفاق على الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية

9. يحتوي اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس) على أحكام تتعلق بالإنفاذ عند الحدود ولكنه لم يتناول مناطق التجارة الخارجية تحديدا. وتشمل الآليات التي ينص عليها منح أصحاب الحقوق مسارا يتيح لهم التقدم بطلب للسلطات الجمركية بوقف الإفراج عن البضائع التي تحمل علامات تجارية مقلدة أو مقرصنة

---

[8] غرفة التجارة الدولية (ICC) / الأعمال التجارية لوقف التقليد والقرصنة (2013)، *الرقابة على المنطقة: تحقيق التوازن بين التيسير والرقابة لمكافحة التجارة غير المشروعة في مناطق التجارة الحرة حول العالم*، ص. 3، متاح على الرابط الآتي:
https://cdn.iccwbo.org/content/uploads/sites/3/2016/11/Combating-illicit-trade-in-FTZs-1.pdf

[9] للمزيد من المعلومات وللاطلاع على نص اتفاقية كيوتو المنقحة، انظر الرابط الآتي:
.http://www.wcoomd.org/en/topics/facilitation/instrument-and-tools/conventions/pf_revised_kyoto_conv.aspx

لتداولها في السوق، مع التحفظ على هذه البضائع بل وحتى إتلاف البضائع غير القانونية. وتنص المادة 51 من الاتفاق على ما يلي:

"وقف السلطات الجمركية الإفراج عن السلع

تعتمد الدول الأعضاء، وفقا للأحكام المنصوص عليها أدناه، إجراءات لتمكين صاحب الحق الذي لديه أسباب مشروعة للارتياب في انه يمكن أن يحدث استيراد لسلع تحمل علامات تجارية مقلدة أو تمثل قرصنة لحقوق المؤلف، من التقدم بطلب مكتوب إلى السلطات المختصة فيه، إداريا أو قضائيا، لإيقاف السلطات الجمركية إجراءات الإفراج عن تلك السلع وتداولها بحرية. ويجوز للبلدان الأعضاء السماح بتقديم مثل هذه الطلبات فيما يتصل بسلع تنطوي على تعديات أخرى على حقوق الملكية الفكرية، شريطة الوفاء بالمتطلبات التي ينص عليها هذا الجزء. كما يجوز للبلدان الأعضاء إتاحة إجراءات مماثلة فيما يتصل بإيقاف السلطات الجمركية إجراءات الإفراج عن السلع المتعدية المزمع تصديرها من أراضيها."

ثالثاً. الأنشطة غير القانونية في مناطق التجارة الخارجية

10. تشمل الأنشطة في مناطق التجارة الخارجية التجميع والتصنيع والتجهيز والتخزين وإعادة التغليف وإعادة التسمية والحفظ ومواصلة الشحن، وكلها أنشطة يسهل أن يستغلها المقلدون في إنتاج بضائعهم غير المشروعة. ومن شأن المقلدون التمكن من شحن بضائعهم غير القانونية عبر الحدود كما لو كانت مشروعة باستغلالهم المزايا التي تتيحها مناطق التجارة الخارجية.[10] ويمكن إخفاء هوية بلد المنشأ وبلد المقصد للبضائع المقلدة من خلال عبورها موانئ ومناطق تجارة خارجية متعددة.[11]

المصدر: هيئة الهجرة والإنفاذ الجمركي بالولايات المتحدة الأمريكية. مثال على الملابس باستخدام منطقة التجارة الخارجية في لوس أنجلوس.[12]

---

[10] *الرقابة على المنطقة*، *المرجع سالف الذكر*، ص. 6.

[11] *الرقابة على المنطقة*، *المرجع سالف الذكر*، ص 8.

[12] هيئة الهجرة والإنفاذ الجمركي بالولايات المتحدة الأمريكية (25 يوليو 2011)، *إدانة تسعة أشخاص خططوا عملية لتهريب الملابس بملايين الدولارات* (بلاغ صحفي)، متاح على الرابط الآتي:
https://www.ice.gov/news/releases/9-indicted-multi-million-dollar-apparel-smuggling-scheme.

11. قد تشكل بعض مناطق التسوق مكانا يمكن أن يستهلك المتسوق فيه السلع المقلدة دون أن يدري.[13]

12. وتشكل السلع المقلدة ولا سيما السلع الصيدلانية المقلدة خطرا على الصحة والسلامة إذ تبين للمفتشين أن المقلدين أعادوا تسمية البنود وأعادوا تغليفها لبيعها.[14]

13. ومن الجرائم المنظمة الأخرى التي تتم في مناطق التجارة الخارجية علاوة على التقليد والقرصنة تلك المتعلقة بغسل الأموال وقد لوحق مرتكبوها جنائيا في الولايات المتحدة الأمريكية.[15]

14. وقد أوضحت الدراسات وجود علاقة بين أنشطة التقليد وعدد مناطق التجارة الخارجية وحجمها الإجمالي، حيث تذكر الدراسات أن هذه المناطق أصبحت أداة يستفيد المقلدون منها. ومع ذلك قد يقلل الإنفاذ السليم والأحكام القانونية من الأنشطة غير القانونية في هذه المناطق بصرف النظر عن حجمها وعددها.[16]

رابعاً. أفضل الممارسات والنهج التكنولوجية الخاصة بالإنفاذ

15. في الولايات المتحدة الأمريكية يتألف برنامج مناطق التجارة الخارجية من خطوات متعددة ويتطلب أن يودع المشغل طلبا لدى هيئة الجمارك وحماية الحدود للحصول على دليل التنشيط والإجراءات والعمليات، حيث يصف هذا الدليل عمليات الامتثال الداخلية وانتقال البضائع خلال المنطقة أو المنطقة الفرعية. وهذا النظام عبارة عن نظام للفحص قائم على المخاطر لا يتطلب وجود منظومة إشراف دائمة في الموقع.[17] ومع ذلك فإن الإشراف على هيئة الفحص الذي تضطلع به هيئة الجمارك وحماية الحدود ونفاذ المسؤولين التابعين للهيئة إلى المناطق في أي وقت يكمل هذا النهج القائم على المخاطر.[18]

16. إن تحسين الوعي وفهم كون مناطق التجارة الخارجية *ليست* خارج نطاق الاختصاص الإقليمي للدولة فتخضع بناء على ذلك إلى قوانين الاقتصاد الذي تعمل من خلاله، من شأنه التقليل من الأنشطة غير القانونية في مناطق التجارة الخارجية.[19]

17. وينبغي على السلطات الجمركية الوطنية التمتع بالسلطة القانونية الضرورية لفرض الرقابة على دخول البضائع إلى المنطقة وتداولها والتصرف فيها في المنطقة فضلا عن خروجها من المنطقة.

---

13 *الرقابة على المنطقة*، *المرجع سالف الذكر*، ص 7.

14 *المرجع السابق*، ص. 27.

15 انظر بشكل عام، فريق العمل الخاص بالإجراءات المالية (مارس 2010)، *أوجه عرضة المناطق الحرة لغسيل الأموال*، متاح على الرابط الآتي: https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/ML vulnerabilities of Free Trade Zones.pdf. انظر أيضا الولايات المتحدة ضد لاي وآخرين، 2:11-cr-00690-DDO، (محكمة مقاطعة كاليفورنيا المركزية في 30 يونيو 2011) (لائحة اتهام جنائية بارتكاب جرائم غسل الأموال في إحدى مناطق التجارة الخارجية).

16 انظر *التجارة في السلع المقلدة والمناطق الحرة*، *المرجع السالف الذكر*، ص. 53.

17 *المرجع السابق*، ص. 47.

18 انظر بشكل عام: هيئة الجمارك وحماية الحدود التابعة لوزارة الأمن الوطني (2011)، دليل مناطق التجارة الحرة، الفصل الثالث، متاح على الرابط الآتي: https://www.cbp.gov/sites/default/files/documents/FTZmanual2011.pdf.

19 *الرقابة على المنطقة*، *المرجع سالف الذكر*، ص 2.

18. ويتوافق منح موظفي الجمارك سلطة بحكم منصبهم تخول لهم التحفظ على السلع التي يشتبه في تعديها على الملكية الفكرية في مناطق التجارة الخارجية مع أحكام اتفاق التريبس، ويتيح الإسراع بالحفاظ على الأدلة الضرورية للملاحقة القضائية، ويحول دون إلحاق الضرر بأصحاب الملكية الفكرية والمستهلك - الجمهور.

19. إن تحسين العلاقة فيما بين السلطات الجمركية والصناعة في القطاع الخاص وتعزيز العلاقة التعاونية فيما بينهما على نحو يتسم بالشفافية من شأنه أيضا أن يحسن من سيادة القانون بما يتيح تنظيم مناطق التجارة الخارجية.

20. وسوف يؤدي إنفاذ القوانين على الحدود في مناطق التجارة الخارجية إلى ردع الأنشطة الإجرامية بسهولة.

21. ومن الممكن الحيلولة دون حدوث الغش في التصنيع ومنشأ الشحن وسلسلة التوريد بشكل عام من خلال تكنولوجيا تتبع الشحنات وخصوصا تكنولوجيا تحديد الترددات اللاسلكية المصحوبة بتأمين بيان الشحنة باستخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل/ السجلات المغلقة من خلال منظومة الحسابات الموزعة.[20]

خامساً. الخاتمة

22. قد تكون مناطق التجارة الخارجية محركا جيدا لتنشيط الاقتصاد في اقتصادات العالم، ومع ذلك يجب تنظيمها لحماية أصحاب الملكية الفكرية بل والمستهلكين والجمهور من المنتجات الضارة. وتكتسب الأنشطة الإجرامية خطوة تدعمها من خلال استغلالها لمناطق التجارة الخارجية. ويلزم على جميع البلدان والاقتصادات احترام التزامها بسيادة القانون من خلال إنفاذ قوانينها الوطنية والوفاء بتعهداتها الدولية في سياق إنفاذ الملكية الفكرية في مناطق التجارة الخارجية.

[نهاية المساهمة]

[20] انظر مثلا: فوربس (9 أغسطس 2018)، تضيف منصة شركة أي بي إم وشركة الشحن ميرسك لسلسلة الكتل 92 عميلا جديدا في إطار إطلاقها عالميا، متاح على الرابط الآتي:
https://www.forbes.com/sites/michaeldelcastillo/2018/08/09/ibm-maersk-blockchain-platform-adds-92-clients-as-part-of-global-launch-1 وموقع كوين تيليغراف Cointelegraph (25أغسطس2018) ، هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية تختبر منظومة تتبع الشحنات القائمة على سلسلة الكتل ، متاحة على الرابط الآتي:
.https://cointelegraph.com/news/us-customs-and-border-protection-to-test-blockchain-shipment-tracking-system